

اعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم الى عاصمة ملكه السعيد
من سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الاثنين الواقع في ١٩٨٨/٨/٢٢

١٩٨٨/٨/٢٢

رئيس الوزراء
زيد الرفاعي

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ١٢ محرم سنة ١٤٠٩ هـ . الموافق ٢٥ اب سنة ١٩٨٨ م . العدد ٣٥٦٨

الفهرس

صفحة	
١٦٠١	مجلس الاعيان
١٦٠٢	وكالات الوزراء
١٦٠٢	الموظفون
١٦٠٢	مجلس التعليم العالي
١٦٠٤	الجنسية الاردنية
١٦٠٥	الاستملاك
١٦٠٦	تشؤون البلدية والقروية والبيئة
١٦٠٨	تشجيع الاستثمار
١٦٢٩	اعفاء من الضريبة الانصافية
١٦٢١	اعفاء من رسوم الاستيراد
١٦٢١	اخذاع السلع المستوردة المائلة للنتجات المحطية الى رسوم تساوي رسوم سي نسومي عن هذه المنتجات المحلية
١٦٢١	تقراران صادران عن وزير التكوين
١٦٢٢	امر دفاع صادر عن وزير التكوين
١٦٢٢	صدار سندات قرض لسلطة الكهرباء الاردنية
١٦٢٢	قرار صادر عن الحاكم العسكري العام
١٦٢٢	البنك المركزي الاردني
١٦٢٤	الاعلانات
١٦٢٧	

مديرية الطابع العسكرية

هكذا من الأصيل

نحسب الحسب للفقهاء من الملكة لفرقة الهاشمية

بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة ٢٤ من الدستور
نصدر اراءنا بها هو آت :-

الحسين بن طلال

يعلى كل من :-

- ١ - معالي السيد حكمت المصري
- ٢ - معالي السيد وليد صلاح
- ٣ - معاذ السيد عبد الجيد شومان
- ٤ - معاذ السيد نايف الخريش

من عضوية مجلس الاعيان 'عبار' من تاريخ ١٩٨٨/٨/١٣

١٩٨٨/٨/١٣

وزير الداخلية
رجالي الدجاني

رئيس الوزراء
زيد الرفاعي

نحسب الحسب للفقهاء من الملكة لفرقة الهاشمية

بمقتضى المادة ٢٦ من الدستور
نصدر اراءنا بها هو آت :-

الحسين بن طلال

يعين الذات القارة اساقفة 'عضد' من 'جاء' الاعيان 'عبار' من تاريخ ١٩٨٨/٨/١٣ .

- ١ - دولة السيد 'حيد' عدات
- ٢ - معالي السيد عائش الفاسز
- ٣ - معالي السيد نكلام الشراي
- ٤ - معاذ السيد جمال الخريش

١٩٨٨/٨/١٣

وزير الداخلية
رجالي الدجاني

رئيس الوزراء
زيد الرفاعي

هكذا من الأهل

الجنسية الأردنية

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٨/١ الموافقة على منح الجنسية الأردنية إلى كـل من :-

- ١ - السيد سليمان خلف خضير العنزي
- ٢ - السيد صالح عشوى طرفة العنزي
- ٣ - السيد طلق شوكت المشعان العنزي

بمقتضى المادة الرابعة المعدلة بالمادة ٢ من القانون المعدل لقانون الجنسية الأردنية رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٧ .

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٨/١ بالاستناد إلى الفقرة ب من المادة التاسعة من القانون المعدل لقانون الجنسية الأردنية رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٧ الموافقة على إعادة الجنسية الأردنية إلى كـل من :-

- ١ - السيد عادل حسن عثمان حوراني
- ٢ - السيد فارس عبدالله فاضل خلفات
- ٣ - السيد حاتم سري درويش البسطامي

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٨/٧ الموافقة على منح الجنسية الأردنية إلى كل من

- ١ - عطية عيفان مرزوق الفياث
- ٢ - هليل محمد راضي العنزي
- ٣ - محمد ادعيم صوغان الفياث
- ٤ - مبروك محمد ضعيف الفياث
- ٥ - شعلان عبدالله يحيى الجربا
- ٦ - خالد هليل محسن العنزي
- ٧ - مرضي عيفان مرزوق الفياث

بمقتضى المادة الرابعة المعدلة بالمادة ٢ من القانون المعدل لقانون الجنسية الأردنية رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٧ .

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٨/٧ بالاستناد إلى المادة ١٥ من قانون الجنسية الأردنية المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٧ الموافقة على السماح لكل من :-

- ١ - السيد محمد زيدان عثمان الطويل
- ٢ - السيد محمد كامل صالح الصبح
- ٣ - السيد وضاح راضي عبدالهادي
- ٤ - السيد كساب عبدالله عبدالمالك صباح وزوجته صبيحة توفيق عبدالفتاح فرعاوي .

بالتخلي عن الجنسية الأردنية للجنس بالجنسية الألمانية .

٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٨/٧ بالاستناد إلى الفقرة ب من المادة التاسعة من القانون المعدل لقانون الجنسية الأردنية رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٧ الموافقة على إعادة الجنسية الأردنية إلى السيد يوسف عبدالله حيدان .

الاستملاك

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٨/١ بالاستناد إلى المادة ١٩ من قانون الاستملاك رقم ١٢ لسنة ١٩٨٧ الموافقة على التخلي عن استملاك وحيازة كل مساحة مملوكة الأرض رقم ١١١٠ من الحوض رقم ٧ الجندويل من أراضي قرية وادي السير البالغة مساحتها ٣ دونات و ٥٩٢ مراً مربعاً وذلك لعدم حاجة وزارة التربية والتعليم إليها .

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٨/١ الموافقة على استملاك كل مساحة قطعة الأرض رقم ١ من الحوض رقم ٢١ حي رقم ٢ من أراضي معان الموديرة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الراي رقم ٦١٧١ تاريخ ١٩٨٨/٣/٣٠ والدمشور رقم ٧١٠٦ تاريخ ١٩٨٨/٣/٢١ لاعراض انشاء سوق للحوم عليها وفق الخطط المنظم بحد الغلة مشروعا للفتح العام بالمعنى المقصود من قانون الاستملاك رقم ١٢ لسنة ١٩٨٧ .

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٨/١ بالاستناد إلى المادة ١٧ من قانون الاستملاك رقم ١٢ لسنة ١٩٨٧ الموافقة على ما يلي :-

أ - استملاك وحيازة ما مساحته دوماً واحداً من قطعة الأرض رقم ٦٦ من الحوض رقم ٢٠ الدبيحة من أراضي عجلون وما مساحته دوماً مراً مربعاً من قطعة الأرض رقم ٥٧٥ من الحوض رقم ١ الدبيحة من أراضي تفرنجة وما مساحته ١١٦٦ مراً مربعاً من قطعة الأرض رقم ١٠٩ و ١٥٢ من الحوض رقم ١٠ عسراي شيف الله من أراضي عنجرة الموصوفة في جميعها في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور رقم ٧١١٢ والشعب رقم ١٨٨١ تاريخ ١٩٨٨/٥/٨ لاعراض وزارة المياه والري بسلطة المياه لغابات حط الصرف الصحي في عجلون وعنجرة حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك .

ب - استملاك وحيازة ما مساحته ١٠٨١ دونماً و ٢١٥ مراً مربعاً من الاحواض دوات الارقام ١٠ ابو الحسن و ٢١ خردية و ٣٥ مقل الضبع جميعها من أراضي قرية الشراة الجنوبية / محافظة معان الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور رقم ٧١١٢ والشعب رقم ١٨٨١ تاريخ ١٩٨٨/٥/٨ لاعراض وزارة المياه والري لغابات مشروع زراعي القاسمية / ابو الحسن - حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك .

ج - استملاك وحيازة ما مساحته ١٥٦ دونماً و ١٦٥ مراً مربعاً من الحوض رقم ٢ مرج كبير الشمالي من أراضي قرية كبر ومن الحوض رقم ٢ ام البار الجنوبية من أراضي بزرعة ام البار في محافظة اربد الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الشعب رقم ١٨٩١ تاريخ ١٩٨٨/٥/١٥ والدستور رقم ٧١٥١ تاريخ ١٩٨٨/٥/١٦ لاعراض وزارة الاشغال العامة لغابات توسيع طريق اربد - ثفرة عصفور - حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك .

د - يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من يتخبرهم إجراء الكشف الحسي على المقارنات المقرر حيازتها لاثبات اوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستناد إلى هذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض .

٤ - أعاد مجلس الوزراء النظر في البند الأول مقررته من قراره رقم ٧١٧٢ تاريخ ١٩٨٨/٦/١١ وقرر في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٨/٧ تصويبه بحيث يصبح استملاك وحيازة ما مساحته ٧٢٨ مراً مربعاً من قطع الأراضي دوات الارقام ٦٤، ٦٧، ٦٨، ٧١، ٧٢ جميعها من الحوض رقم ٢٢ البلد حي رقم ٦ المنشر من أراضي مدينة الرمثا لاعراض وزارة المياه والري لغابات حط الصرف الصحي في مدينة الرمثا - حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك .

٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٨/٧ بالاستناد إلى المادة ١٧ من قانون الاستملاك رقم ١٢ لسنة ١٩٨٧ الموافقة على استملاك وحيازة ما مساحته ١٦٠٦ مراً مربعاً من قطعة الأرض رقم ١٤ من الحوض رقم ١٤ وقف المشرقة من أراضي ماعين / محافظة العاصمة الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الراي رقم ٦٥٤٨ والشعب رقم ١٩٢٠ تاريخ ١٩٨٨/٦/١٥ لاعراض مؤسسة المواصلات الفلسطينية والاسلوكية لغابات مشروع ميكرويف حيازة ماعين - حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك - على ان يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من يتخبرهم إجراء الكشف الحسي على المقارنات المقرر حيازته لاثبات اوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستناد إلى هذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض

هكذا من المجهول

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٤ تاريخ ١٩٨٨/١/١٢ بعد توصية اللجنة اللوائية في محافظة البلقاء الموافقة على تغيير صفة استعمال القطعة رقم ٥٧ حوض رقم ٥ من سكن ج الى حديقة عامة وذلك في بلدة عيرا وحسب المخطط التعديلي رقم ٧ تاريخ ١٩٨٨/٦/٢٠ ووضعه موضع التنفيذ بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢١٠ تاريخ ١٩٨٨/٥/٢٢ بعد توصية لجنة التنظيم اللوائية في محافظة اربد الموافقة على مخطط التنظيم الاساسي لبلدة حكا وعلى الاحكام والشروط المتعلقة بالمشروع ووضع التنفيذ بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٢١٨/٥/٢٢ تاريخ ١٩٨٨/٥/٢٢ بعد توصية اللجنة اللوائية في لواء بني كنانة الموافقة على احداث دخله ابتداء من منزل احمد محمد عبد الله لنصل بشارع الحزام الجنوبي ضمن حوض ٨ المعارب وذلك في بلدة حريبا وحسب المخطط التعديلي رقم ١ تاريخ ١٩٨٨/٦/١٥ ووضعه موضع التنفيذ بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٢٢٤/٥/٢٢ تاريخ ١٩٨٨/٥/٢٢ بعد توصية اللجنة اللوائية في لواء بني كنانة الموافقة على تغيير صفة استعمال القطعة رقم ٧٧ حوض رقم ١٣ من مجاني عليه الى سكن ب وذلك في بلدة بيل وحسب المخطط التعديلي رقم ١١ تاريخ ١٩٨٨/٦/٢٦ ووضعه موضع التنفيذ بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٦٠ تاريخ ١٩٨٨/٦/١١ بعد توصية لجنة التنظيم اللوائية في محافظة البلقاء الموافقة على مخطط التنظيم البيئي المعدل والاضافي لبلدة عين الباشا وعلى الاحكام والشروط المتعلقة بالمشروع ووضعهم موضع التنفيذ بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٧٠ تاريخ ١٩٨٨/٦/٢٥ بعد توصية اللجنة اللوائية في محافظة البلقاء الموافقة على تغيير صفة استعمال القطعة رقم ٢٧٠ حوض ٦٤ من زراعي الى سكن ب وذلك في بلدة الطفيلة .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٧٠ تاريخ ١٩٨٨/٦/٢٥ بعد توصية اللجنة اللوائية في محافظة البلقاء الموافقة على الغاء الشارع رقم ٥٥٥٤٤ من الحوض رقم ٦١ الغوير وذلك في بلدة الطفيلة .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٧٠ تاريخ ١٩٨٨/٦/٢٥ بعد توصية اللجنة اللوائية في محافظة الطفيلة الموافقة على ما يلي :
١. تعديل مسار الدخلة المرة بالقطعة رقم ٢٩٢ من الحوض رقم ٥٨ وتخفيض سعة الدخلة المرة بجانب المسجد السلي ثلاثية اطار .
٢. تخفيض سعة الدخلة المرة بين القطعتين ٢٦٣، ٢٦٨ من الحوض رقم ٦١ الى ٢ اطار .

ويجوز لهذه التعديلات في بلدة الطفيلة وحسب المخطط التعديلي رقم ١ تاريخ ١٩٨٨/٧/٣ ووضعه موضع التنفيذ بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

● يعلن بمقتضى احكام الفترة ٤ من المادة ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٧٦ تاريخ ١٩٨٨/٦/٢٥ والمدعلق ، تعديل الشارع المار من ارض المواطن منيف مطلع حطر وذلك في بلدة ثغرة الجب للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في اللجنة اللوائية في محافظة المفرق ومكاتب مجلس قروي ثغرة الجب وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى بالبلد او بالقرى في المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٧٧ تاريخ ١٩٨٨/٦/٢٥ بعد الموافقة على تعديل شارع ودخلات وتغيير صفة استعمال وذلك بموضوع قرار اللجنة اللوائية رقم ١/١١٢ لعام ١٩٨٦ وذلك في بلدة جابر السرحان .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٨٩ تاريخ ١٩٨٨/٦/١٨ بعد الموافقة على تعديل شارع سعة الشارع المار بالقطعة المستندة من التسوية حوض رقم ٢٢ وذلك في بلدة الرابية .

● يعلن بمقتضى احكام الفترة ٤ من المادة ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٩٠ تاريخ ١٩٨٨/٦/٢٨ والمدعلق ، تعديل سعة الشارع المار بالقطعة رقم ٩٢ حوض ٥ واحداث بديل ضمن حوض رقم ٥ وذلك في بلدة الغليل للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في اللجنة اللوائية في محافظة الزرقا ومكاتب بلدية الضليل وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى بالبلد او بالقرى في المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٩٠ تاريخ ١٩٨٨/٦/٢٨ بعد توصية اللجنة اللوائية في محافظة الزرقا الموافقة على ما يلي :
١. الغاء الدخلة المرة في القطعة رقم ١١٢ حوض ١١ الفجرة الشرقية من اراضي قصر الحلابات .
٢. تعديل الشارع والتجاري المقترح بالقطعة رقم ٣٦٢ حوض ٥ وادي الضليل الشرقي .

وجميع هذه التعديلات في بلدة الضليل وحسب المخطط التعديلي رقم ١ تاريخ ١٩٨٨/٧/٣ ووضعه موضع التنفيذ بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٩١ تاريخ ١٩٨٨/٦/٢٨ بعد الموافقة على تحويل جزء من الشارع الرئيسي المؤدي الى الحي الشرقي من سكن تجاري طولي وذلك في بلدة ملس .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٩٢ تاريخ ١٩٨٨/٧/٥ بعد الموافقة على تخفيض سعة الشارع المار خلف منزل المواطن محمد عبد الوادي درويش ضمن حوض البلد وذلك في بلدة ملس .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٩٣ تاريخ ١٩٨٨/٧/٦ بعد الموافقة على احداث طريق تمر بمحاذاة القطع ذات الارقام ٢٣٤، ٢٦٠، ٢٧٠ وذلك في بلدة كثر بوبسا .

هكذا من الأهل

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٣١٠ تاريخ ٢٢/٧/١٢ ١٩٨٨ عدم الموافقة على احداث شارع بالقطعة رقم ٢٠ من الحوض رقم ١ الستة وذلك في بلدة الزرقاء .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٤٢ تاريخ ١٩٨٨/٧/١٢ بعد توصية لجنة التنظيم اللوائية في لواء عجلون الموافقة على مخطط التنظيم الانشائي لبلدة عرجان وعلى الاحكام والشروط المتعلقة بالشروع ووضعهم موضع التنفيذ بعد ان خبسة عشر يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣٩٥ تاريخ ١٩٨٨/٧/١٢ عدم الموافقة على تعديل ا الشارع المار بالقطع ذوات الارقام ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤ من حوض رقم ٣ وذلك في بلدة الفيحاء .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٢١٦ تاريخ ١٩٨٨/٧/١٢ عدم الموافقة على الغاء الشارع المار بالقطع ذوات الارقام ١٢، ٢٠، ٢١ من حوض ٢٢ وذلك في بلدة الطسر .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٢٤٦ تاريخ ١٩٨٨/٧/١٢ عدم الموافقة على ما يلي :-
١. عدم الموافقة على تغيير صفة استعمال الجزء الجنوبي من شارع عمر بن الخطاب من سكن الى تجاري .
٢. عدم الموافقة على تغيير صفة استعمال شارع عثمان بن عفان من سكن الى تجاري .
٣. عدم الموافقة على تغيير صفة استعمال شارع طارق بن زياد من سكن الى تجاري وذلك في بلدة الطر .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٢٤٦ تاريخ ١٩٨٨/٧/١٢ عدم الموافقة على تخفيض سعة الشارع المار امام منزل السيد جيمع الخطيب وذلك ضمن القطع ذوات الارقام ٤٤، ٤٥، ٤٥٢، ٤٧، ٤٨ وذلك في بلدة الطسر .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٤/٢٤٦ تاريخ ١٩٨٨/٧/١٢ عدم الموافقة على تغيير صفة استعمال القطع ذوات الارقام ١٧، ١٨، ٢٢ من الحوض رقم ١٤ من حديقة السكن وذلك في بلدة الطر .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٢٤٧ تاريخ ١٩٨٨/٧/١٢ عدم الموافقة على تعديل الشارع المار بالقطعة رقم ٢ من الحوض رقم ١٢ والمادة للسادة عبدالقادر محمد سلامة وامين محمد صالح وذلك في بلدة المزار الشمالي .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣٩٩ تاريخ ١٩٨٨/٧/٢٨ عدم الموافقة على الغاء الشارع المار بالقطعة رقم ١ من الحوض رقم ١٤ وعدم الموافقة على زيادة سعة الدخلة الامراية وذلك في بلدة بشرى .

اعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في منطقة عمان الكبرى
السيد عبدالرؤوف الروابدة

● تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في منطقة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم ٢٨٦ تاريخ ١٩٨٨/٧/٢٠ الموافقة على وضع المخطط التعديلي التنظيمي رقم ٨٨/٨/ع - ام قدير والمقابلين تاريخ ١٩٨٨/١/١٢ المنصون تنظيم جيب ااضي واقع بين جزئين منظمين حدود امانة العاصمة سلخا وحدود منطقة ام قدير من حوض ٤٩ لوحة ٥٥ المقابلين الشرقي وتحديد صفة الاستعمال لقطع الاراضي ذوات الارقام ٢١٦ الى ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٧٨، ١٢٣، ١٢٥ وجزء من قطعة الارض رقم ٩١ الى مساحات خضراء وادوية والاراضي الزراعية وما هو مبين على المخطط المذكور ومنع التنفيذ استنادا لاحكام المادة ١٤ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ وذلك بعدد مضي ١٥ يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريتين محليتين وقد اصبح باستطاعه ذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية للتنظيم والابنية خلال المدة المذكورة في منطقة ام قدير والمقابلين .

● تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في منطقة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم ٢٨٧ تاريخ ١٩٨٨/٧/٢٠ الموافقة على وضع المخطط التعديلي التنظيمي رقم ٨٧/٦/ع - ام قدير والمقابلين تاريخ ١٩٨٧/٨/١٠ المنصون ايجاد شبكة طرق مخدم الخلية الشريفة النسائية بسكن بدر والعلزور مع الغاء الطريق المار من هذه الخلية ومع الوضع الطبوغرافي في المنطقة موضع التنفيذ استنادا لاحكام المادة ٢٤ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ وذلك بعدد مضي ١٥ يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريتين محليتين وقد اصبح باستطاعه ذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية للتنظيم والابنية خلال المدة المذكورة في منطقة ام قدير والمقابلين .

● تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في منطقة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم ٢٩٢ تاريخ ١٩٨٨/٧/٢٠ الموافقة على وضع المخطط التعديلي التنظيمي رقم ٨٨/١٧/ع - وادي السر المنصون تغيير استعمال قطبي الارض رقم ٩٥٨، ٩٦٠ حوض ٢ حوطيا من مدراس الى سكن وذلك بناء على قرار محليته مدينة عمان الكنسية الدرجة القطبية ومنع التنفيذ استنادا لاحكام المادة ٢٤ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ وذلك بعدد مضي ١٥ يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريتين محليتين وقد اصبح باستطاعه ذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية للتنظيم والابنية خلال المدة المذكورة في منطقة وادي السر .

● تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في منطقة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم ٢٩٣ تاريخ ١٩٨٨/٧/٢٠ الموافقة على ابداع المخطط سديني التنظيمي رقم ٨٨/٢٠/ع - دابوق تاريخ ١٩٨٨/٦/٥ المنصون تنظيم الهيكل المقترح لمنطقة دابوق وجزء من ارباحيه اسمالية وجزء من الجنوديل والمنصون عدد احواس في المنطق وكما هو موضح على المخطط المذكور لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في المناطق بدر الجديدة وادي السر وصويلج .

حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية اثناء الدوام الرسمي ولدى شريين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

● تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في منطقة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم ٢٩٤ تاريخ ١٩٨٨/٧/٢٠ الموافقة على ابداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم ٨٨/٢٥/ع - طارق تاريخ ١٩٨٧/٥/١١ المنصون تعديل سعة الشارع التنظيمي المصدق سعة ١٨م والمترابم قطع الاراضي ذوات الارقام ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠ حوض ٥ المدوره من اراضي منطقة طارق لوحة ٢٢ لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة طارق . حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية اثناء الدوام الرسمي ولدى شريين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

هذا من الاصل

● **تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والائانية في منطقة عمان الكبرى** بانها قررت بقرارها رقم ٢٩٥ تاريخ ١٩٨٨/٧/٣ الموافقة على اصدار الخطط التعديلية رقم ٨٨/٢٠/ع - الجيبية تاريخ ١٩٨٨/٧/١١ القسطن تعديل تطبيقي بها تقسيم خطوط التنظيم في بعض قطع الأراضي التابعة لـ ابو العود لوحه ٤٢ وقسم من حوض الجيبية الشرقي لوحه ٨٠٧ بحيث ان بعض قطع الأراضي كانت قد اغرقت خلاف لخطوط التنظيم المصدق على اللجنة المحلية للتخطيط والائانية بمنطقة الجيبية - عمان تاريخ ١٩٨٨/٧/١١

حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

● تعلن اللجنة الوائبة للتخطيط والابنية في منطقة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم ٢٩٦ تاريخ ١٩٨٨/٧/٣٠ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي للتخطيط رقم ١٧/٤٤٨- الجيبية تاريخ ١٩٨٨/٥/١٤ المتضمن مساحات شوارع والغاء شوارع بمساحة وطرق مقترحة ضمن الاحواض المائية . ا م زعزوره وحوض ١١ بركة وحوض ٧ البياض وحوض ٦ سلطاني "جيبية لوحه ١٢ ، من اراضي منطقة الجيبية لدى اللجنة المحلية للتخطيط والابنية في منطقة الجيبية . حيث يمكن لذوي العلاقة على الخلل الذي قد يسببه في المنطقة الجيبية .

تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشعرو اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

● تعين اللجنة الوائبة للتنظيم والابنية في منطقة عمان الكبرى قررت بقرارها رقم ٢٩٧ تاريخ ١٩٨٨/٧/٢٠ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم ٨٨/ع/٨ - القوسية تاريخ ١٩٨٨/٧/١٢ المقتضى سدحوت والقاء شوارع تنظيمية ضمن حوض ٩ الدوبيه لوجه ٢٢ من اراضي ابو علندا وذلك لوجود ابنية قائمة مرتفعة من قبل بلدية ابو علندا لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة القوسية . حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط على صوره في

من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجرينتين محطتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

● تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في منطقة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم ٢٩٨ تاريخ ١٩٨٨/٧/٢٠ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي في منطقة عمان الكبرى بتاريخ ١٩٨٨/٧/٢٠ الموافق ١٩٨٨/٧/٢٠
الغاء القرار التنظيمي الصادر عن المجلس البلدي لعمان رقم ٨٨/١٧/ع - مويلح تاريخ ١٩٨٨/٢/٢٨ المتضمن
الشارع الرابع من قطع الاراضي ذوات الارقام ٤٧٢٨، ٦٥٥، ٢٠٧ من حوض ٥ انبياض وتوسعة
نذرى اللجنة المحلية للتخطيط والابنية في منطقة صوبلح حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في
مكتب اللجنة المحلية للتخطيط والابنية ولدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين
محليتين حتى اذا كان هناك ما يجيب الاعتراض عليه تقديم اعتراضهم الى اللجنة المحلية في المكان المشتر.
اليه اعلاه خلال الحدة السالفة الذكر .

● تعلن اللجنة الاوائية للتنظيم والابنية في منطقة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم ٢٩٩ تاريخ ١٩٨٨/٧/٣ الموافقة على ايداع الخطة التنظيمية للتطوير في المنطقة المذكورة في تاريخ ١٩٨٨/٧/١٤ التمس تعديل مسار الطريق رقم ٨ ضمن منطقة التنظيم رقم ٥٦ حوض ٨ البروق واصالة جريان القطة المذكورة الى حدود التنظيم بحكم سكنها وذلك لغايات اهدم البناء القائم في سعة الشارع المصدق نهائيا لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة وادي السيسم

حيث بلغ عدد الدوائر ٣٧٠٠٠ الدوائر المسبقة

حيث يمكن لنووي المعلقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية اثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريبتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في الككن الشسباليه ابعاده خلال المدة المسلفة الذكر

● تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في منطقة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم ٢٠٠ تاريخ ١٩٨٨/٧/٢٠ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم ٨٨/١٤/٨٨ - م تفسير والمقاييل بتاريخ ١٩٨٨/٧/١٧ المنصن تعديل مسار الشارع التنظيمي المر امام قطعي لارض رقم ٩١ ، ٨٤ ضمن حوض ١٩ المقاييل الشرفي لوحه ٤٥ حوض ١٥ الحرانية لوحه ١٧ بحيث ينقسم الفضلات والتف ضمن سعة الشارع والغاء الجب...زه المائل على الحافظة على سعة الشارع بسعة ٢٤م لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة مفسر والمقاييل حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية اداء القوام الرسمي ولود شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجردتين محليتين حتى اذا انك هناك مايجب الاعراض بال... تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المسمى بالارداء اعلا خلال الدد... بالغة الدد.

● تعلن اللجنة الدوائية للتعليم والابنية في منطقة عمان الكبرى انها قررت بفراهر رقم ٢٠١ تاريخ ١٩٨٨/٧/٢٠ موافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم اع/٨٧/٢١١ - رادي السعدي ارباب - تاريخ ١٩٨٨/٦/٢٥ المبين اسمحات وانشاء شوارع وطرق وغيره - منه استعمال قطع الاراضي ذات الاملاك ١٨٧٧ - ١٨٨١ وجزء من القطعة رقم ١٢ في حيز ٩ م المساق الجنوبي لوح ٢ والقطع رقم ٥٨٦، ٥٨٥، ٥٨٤، ٥٨٣ وجزء من "قطعة رقم ٢" حيز السوربه في حذقه عليه الى سكنين واما قطع الاراضي رقم ١٨٧٦، ١٨٧٧ وجزء من القطعة رقم ١٢ في حيز ٩ م المساق الجنوبي واما باقي حديقته عليه فليكون للجنة الدوائية القرار.

حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على الخطأ المذكور في سبب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي. ولقد فتيريس من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجردت محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الإعراض عليه فقديم اعترضتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة المألفة الأتية.

● تعن اللجنة الوائبة للتنظيم والإبينة في منطقة عمان الكبرى بانها قوت بقرار رقم ٣٠٢ تاريخ ١٩٨٨/٧/٣ الموافقة على ابداع الخطط التنفيذية التنظيمية رقم ٨٨/٦١/ع-٨٨ تاريخ ١٩٨٨/٥/٥ من غير عقبة استعمال السكن الريفي في منطقة المساق الانشائي المصدق نهائي الى اقرا ٢ دونم والى سدا خاص تقون احكام مناطق سن ١١ خاص ببلات وسس بفيلاز حسب احكام مناطق سن ١١ ب ١٤ اذ الزمة مع نيكون طابقين ضمن ٨٨ كحد اقصى تكون احكام الجاري المحلي حسب احكام الجوار بارباع مضافا لحد اقصى وذلك حسب الخطط والاصنام الواردة في لتي اللجنة المحلية للتنظيم والإبينة في منطقة نارة اعلى

حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية في انقضاء "الرسمي" ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في الاكابر الى اعادة اعلاؤه خلال المدة السالفة الذكر

● تعلن اللجنة اللوائية للتعليم والابنية في منطقة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم ٢٠٢ تاريخ ١٩٨٨/٧/٢ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي ج/١٧٠٢ تاريخ ١٩٨٨/٧/١٢ 'الذي تم رفع مسنده استكمال المدارس عن قطعة الارض رقم ٢٠ حوض ٢٩ عيودن الوسطى لوحه ٢١ ورفع المسند عن القطعه رقم ٢٥١ حوض ٢٨ خربة عيودن لوحه ٢٩ الى ستر المجلس للجنة المحلية للتعليم والابنية في زهران حيث يمكن ان يرفع الى المجلس اللوائي للتعليم والابنية في عمان للموافقة عليه.

حيث يمكن لدوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عايشه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر

● تعلن اللجنة اللوائية للتعليم والابنية في منطقة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم ٢٠٤ تاريخ ١٩٨٨/٧/٢ الموافقة على ايداع الخطة التعديلي التنظيمي رقم اع/٣٠٢ تاريخ ١٩٨٨/٧/١٣ المرفق بنظم توسعة تقاطع راس العين حسب الواقع المنفذ وكما هو موضح على الخطة المقترح لدى الاجهزة المختصة بالابنية في منطقة زهران وبدر حي زلال .

حيث يمكن لنووي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولعدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدين معينين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة المسالمة الذكر .

فلما من الله على

اعلان

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في محافظة العاصمة بانها قررت الموافقة على ايداع المخطط التعديلي للمناطق المحيطة بمطار الملكة علياء الدولي والمبين فيه اسماء الاحواض الواقعة ضمن مخطط استعمالات الاراضي المحيطه بالمطار .

- ١ - حوض رقم ٤ القرية من اراضي الجيزة
- ٢ - جزء من حوض رقم ٣ الموارس من اراضي الجيزة
- ٣ - جزء من حوض رقم ٦ الحجره من اراضي الجيزة
- ٤ - جزء من حوض رقم ١ السكة الشمالي من اراضي الجيزه
- ٥ - جزء من حوض رقم ٧ السكة الجنوبي من اراضي الجيزه
- ٦ - حوض رقم ١ الزيلير من اراضي زيلير الطوال
- ٧ - حوض رقم ٤ خربة الزيلير من اراضي زيلير الطوال
- ٨ - جزء من حوض رقم ٢ جرف الخشارشة من اراضي زيلير الطوال
- ٩ - حوض رقم ٩ جنوبي البلد من اراضي القسطل
- ١٠ - حوض رقم ١ ظهر حجره الفرس من اراضي القسطل
- ١١ - حوض رقم ٥ حنو القنطره من اراضي القسطل
- ١٢ - حوض رقم ٦ البلد من اراضي القسطل
- ١٣ - حوض رقم ٧ الموارس من اراضي القسطل
- ١٤ - جزء من حوض رقم ١٢ عرقوب الدقلم من اراضي القسطل
- ١٥ - جزء من حوض رقم ٤ ام العظام من اراضي القسطل
- ١٦ - جزء من حوض رقم ٣ حوجنقوق من اراضي القسطل
- ١٧ - جزء من حوض رقم ١ شرقي الخط من اراضي القسطل
- ١٨ - حوض رقم ٢ الغربي من اراضي القويره
- ١٩ - جزء من حوض رقم ١ الشرقي من اراضي القويره
- ٢٠ - جزء من حوض رقم ٢ القصر من اراضي مزرعة المشت
- ٢١ - جزء من حوض رقم ٤ الظهرة من اراضي مزرعة المشت
- ٢٢ - جزء من حوض رقم ٥ المنشيه من اراضي مزرعة المشت
- ٢٣ - حوض رقم ٢ المعتدان من اراضي الكتيفه
- ٢٤ - جزء من حوض رقم ١ المعتدان الشرقي من اراضي الكتيفه
- ٢٥ - جزء من حوض رقم ٢٣ الكتيفه الغربي من اراضي الكتيفه
- ٢٦ - حوض رقم ١٥ المعتدان من اراضي القنيطره
- ٢٧ - جزء من حوض رقم ٢٦ الجردان من اراضي القنيطره
- ٢٨ - جزء من حوض رقم ١٨ المطار الشرقي من اراضي القنيطره
- ٢٩ - جزء من حوض رقم ١٧ المطار الجنوبي من اراضي القنيطره
- ٣٠ - جزء من حوض رقم ١٦ ظاهر من اراضي القنيطره
- ٣١ - جزء من حوض رقم ٤ البشاريات من اراضي القنيطره
- ٣٢ - جزء من حوض رقم ١٢ الطعابسه الشمالي من اراضي القنيطره
- ٣٣ - جزء من حوض رقم ٢٥ المسط من اراضي القنيطره

على ان يسمح بالترخيم لاغراض الزراعة للقطع التي لا تقبل مساحتها عن مئة دونم .
لدى اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في محافظة العاصمة باعتبارها لجنة محليه استنادا لنص المادة رقم ٨ من قانون تنظيم المدن والقرى حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة اللوائية انشاء الدوام الرسمي ولدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا ما كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة اللوائية في المكان المشار اليه اعلاه خلال الة الساعه المذكور .

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية

محافظ العاصمة

محافظ العاصمة
محمد علي الامين

بالا

وب

نص

٠١

٠٢

اعلان

اطلعت لجنة التنظيم اللوائية في محافظة اربد على قرار اللجنة المحلية في بلدة رحابا رقم ٢/٢٦ لعام ١٩٨٧ والمتضمن الغاء الدخلة المارة بملك السيد عيسى عماوي في الحوض رقم ٥ وتحول قطعه المحاذية للحدود الى سكن وقررت اعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين . ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم او اقتراحاتهم الى اللجنة المحلية في ارحابا خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية .

محافظ اربد

رئيس لجنة التنظيم اللوائية في محافظة اربد

اكرم الناصر

اعلان

اطلعت لجنة التنظيم اللوائية في محافظة اربد على قرارها السابق رقم ٧/١١٩ لعام ١٩٨٦ والاماع بقرار اللجنة المحلية في بلدة نابلطة رقم ١٢٥ لعام ١٩٨٦ والمتضمن

تثبيت الدخلة المارة في الحوض ٦ البيادر .

وبعد نشر اعلان ذلك للاعتراض في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢١١١ تاريخ ١٩٨٦/١٢/١٠ وتم دعوى احد باعتراض قررت اللجنة الموافقة على الاقتراح ووضعه موضع التنفيذ بعد مرور خمسة عشر يوما من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين .

محافظ اربد

رئيس لجنة التنظيم اللوائية في محافظة اربد

اكرم الناصر

اعلان

اطلعت لجنة التنظيم اللوائية في محافظة اربد على كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم ص/٩٣٦٢/٩/٢٠ تاريخ ١٩٨٨/٤/٢٠ ومرفقه بمخطط بلدة المريح الصريح الاضافي وقررت اعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين . ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم او اقتراحاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة المريح خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية .

محافظ اربد

رئيس لجنة التنظيم اللوائية في محافظة اربد

اكرم الناصر

اعلانات

صادرة عن محافظ البلقاء رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية السيد مجرم الخريشة

● يعلن لاطلاع عموم بمقتضى احكام المادة ٢٠ - ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية وبناء على قرار مجلس قروي صافوط رقم ١٢ لسنة ١٩٨٨ تاريخ ١٩٨٨/٥/١٥ والمجلس الموافقة على مخطط تعديل تغيير سعة استعمال من سكن الى تجاري ضمن الحوض رقم ٨ من اراضي صافوط والوارد على كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم ص/٢٢١١/٢/١٢ تاريخ ١٩٨٨/٣/٢١ قررت تنجيمه الموافقة على قرار المجلس انذ الذكر وايداع اعلان المخطط للاعتراض لدى مجلس قروي صافوط لمدة شهرين وذلك اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاعتراض على هذا المخطط وتقديمه لدى مجلس قروي صافوط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات استنادية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس مجلس قروي صافوط وذلك خلال ساعهات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية

هكذا من الاصل

● يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية وبناء على قرار اللجنة المحلية للتنظيم بالسلط رقم ١٤/١٩٨٨ تاريخ ٢٦/٢/١٩٨٨ قررت الموافقة على احدث دخله تنظيمية بعرض ٣٠ م من القطع رقم ٥٠٢، ٥٠٥، ١٢٣٢، ١١٦ حوض رقم ٦٧ البلد والقطعة رقم ١١٨ حوض رقم ٦٤ وادسودا وذلك لغايات ايسال الخدمات وايداع اعلان احدث الدخله للاعتراض لمدة شهرين وذلك اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز ان له مصلحة الاطلاع على هذا المخطط لدى سكرتير اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية بالسلط وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية .

● يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية وبناء على قرار اللجنة المحلية بالسلط رقم ٢١/٨٨ تاريخ ٢/٥/١٩٨٨ والمتضمن الموافقة على مخطط التنظيم الاضافي لحوض ٨١ ابو القبيق والوارد على كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم ٨٠٦٧/٩/٥٠٠ تاريخ ١١/٤/١٩٨٨ قررت اللجنة الموافقة على المخطط انف الذكر وايداع اعلانه للاعتراض لدى سكرتير اللجنة المحلية ببلدية السلط لمدة شهرين وذلك اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز ان له مصلحة الاطلاع على هذا المخطط لدى سكرتير اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية .

● يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية وبناء على قرار مجلس بلدي باحص رقم ١٣ لسنة ١٩٨٧ تاريخ ١/٤/١٩٨٧ قررت الموافقة على احدث دخله تنظيمية لغايات خدمات الكهرباء بالقطعة رقم ٥٥ حوض ١٢ من اراضي باحص بعرض ٣٠ م وايداع اعلان احدث تلك الدخله للاعتراض لمدة شهرين وذلك اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز ان له مصلحة الاطلاع على هذا المخطط لدى سكرتير اللجنة المحلية ببلدية باحص وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية باحص وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية .

● يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية وبناء على قرار بلدية باحص رقم ١٢ لسنة ١٩٨٨ تاريخ ٤/٤/١٩٨٨ والمتضمن الموافقة على مخطط التنظيم الاضافي للحوض رقم ١٠ من اراضي باحص والوارد على كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم ٣٢٤٦/٩/٢٠٠ تاريخ ١٢/٢/١٩٨٨ .

وذلك اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية للاعتراض لدى سكرتير بلدية باحص لمدة شهرين على هذا المخطط لدى سكرتير البلدية وتقديم اعتراضاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية باحص وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية .

● يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية وبناء على قرار اللجنة المحلية ببلدية باحص رقم ١٦/٨٨ تاريخ ٥/٥/١٩٨٨ والمتضمن الموافقة على مخطط تعديلي مقترح لشوارع ضمن الحوض رقم ١١ من اراضي باحص والوارد على كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم ٢٩٢٤٠/٩/٢٠٠ تاريخ ٢٩/١٢/١٩٨٧ قررت اللجنة اللوائية الموافقة على المخطط انف الذكر وايداع اعلانه للاعتراض لدى سكرتير اللجنة المحلية ببلدية باحص لمدة شهرين وذلك اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز ان له مصلحة الاطلاع على هذا المخطط لدى سكرتير اللجنة المحلية ببلدية باحص وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية .

● يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية وبناء على قرار مجلس قروي بيسرا رقم ٥٥/٢/١٩٨٨ تاريخ ١٢/٦/١٩٨٨ والمتضمن الموافقة على المخطط التعديلي المقترح لبلدة بيسرا والوارد على كتاب معالي وزير البلديات رقم ١٢٨٨/٢/٥٦٧ تاريخ ١٢/٦/١٩٨٨ قررت الموافقة على ايداع اعلان المخطط انف الذكر للاعتراض لمدة شهرين لدى المجلس القروي بيسرا وذلك اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز ان له مصلحة الاطلاع على هذا المخطط لدى المجلس القروي وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس مجلس قروي بيسرا وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية .

● يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية وبعد ان اطلمت على قرار مجلس بلدي ام جوزه رقم ١٦ لسنة ١٩٨٨ تاريخ ٥/٥/١٩٨٨ والمتضمن الموافقة على المخطط التعديلي المقترح ضمن الحوض رقم ٤ من اراضي ام جوزه والوارد على كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم ١١٢٩/٩/٢٦ تاريخ ٢٦/٤/١٩٨٨ قررت الموافقة على ايداع اعلان المخطط للاعتراض لدى سكرتير بلدية ام جوزه وذلك اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز ان له مصلحة الاطلاع على المخطط انف الذكر لدى سكرتير بلدية ام جوزه وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية .

اعلانات

صادرة من محافظ الكرك رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية محافظة الكرك السيد محمد حسين السويكي

● يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية لمحافظة الكرك قد اطلمت على مخطط التنظيم الهيكلي لقرية العدنانية وعلى قرار اللجنة المحلية لمجلس قروي العدنانية رقم ١٦ لسنة ١٩٨٨ وقررت الموافقة على ايداع اعلان رفع صفة الحدائق العامة عن القطع ذات الارقام ١١٢، ٨٥، ٢٧ من حوض رقم ١٠ للاعتراض لمدة شهرين ويجوز ان له مصلحة الاطلاع على المخطط في مكتب رئيس مجلس قروي العدنانية وتقديم اعتراضاته ضمن المدة القانونية .

● يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية لمحافظة الكرك قد اطلمت على مخطط التنظيم الهيكلي لقرية العدنانية وعلى قرار اللجنة المحلية لمجلس قروي العدنانية رقم ١٧ لسنة ١٩٨٨ وقررت الموافقة على ايداع اعلان رفع صفة الحدائق المنطقة الخضراء ٢ عن جزء من القطعة ٤٦ حوض ٣ وتحولها الى سكن د تبعا للسكن المجاور وايداع اعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية والمصحف المحلية ويجوز ان له مصلحة الاطلاع على المخطط في مكتب رئيس مجلس قروي العدنانية وتقديم اعتراضاته ضمن المدة القانونية ومدعمة بالخرائط التوضيحية .

● يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية لمحافظة الكرك قد اطلمت على مخطط التنظيم الهيكلي لقرية مدين وعلى قرار اللجنة المحلية لمجلس قروي مدين رقم ٧ تاريخ ٢٠/٢/١٩٨٨ وقررت الموافقة على تخفيض سعة الشارع الواقع ما بين مملث مدين ومروود المؤدي الى قرية المشيرة من سعة ٣٠ م الى ٢٠ م وحسب المخطط التعديلي الرسم من دائرة الشؤون البلدية والقروية والبيئة وايداع اعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية والمصحف المحلية ويجوز ان له مصلحة الاطلاع على المخطط في مكتب رئيس اللجنة المحلية لمجلس قروي مدين وتقديم اعتراضاته ضمن المدة القانونية ومدعمة بالخرائط التوضيحية .

هكذا من المخطط

اعلان

بناء على قرار اللجنة المحلية لمجلس قروي الكشيه والميدان والبيره والمقناه رقم ١٦ لسنة ١٩٨٧ الصادر بتاريخ ١٩٨٧/٧/٢٩ والمتضمن الاطلاع على كتاب مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة في محافظة الزرقاء رقم ك ١٦/٥/٢٦٢ تاريخ ١٩٨٧/٥/٢٠ بطلب قرار من المجلس بالفاء الدخلة التي تقسم ارض مدرسة انسك الكشيه وقرار المجلس الموافقة على ما جاء بالكشيب المشار اليه شريطة ان تتخذ الدخلة مسارا لها ضمن الجهة التي تراها الجهات المختصة مناسبة .

يعن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم في محافظة الزرقاء قررت بقرارها رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٨ الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٦/٧ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم في مجلس قروي الكشيه والبيره والمقناه المنوه عنه باعلاؤه وعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريتين محليتين حسب الاصول .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على القرار والكروكي لدى اللجنة المحلية للتنظيم في مجلس قروي الكشيه والميدان والبيره والمقناه وتقديم اعتراضهم عليه اذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الايضاحية .

عبد القطاره

محافظ الزرقاء

رئيس لجنة التنظيم اللوائية لمحافظة الزرقاء

اعلان

اجتمعت لجنة التنظيم والابنية اللوائية في محافظة المرقع واطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس قروي الخربة السمراء رقم ٨٧/٢٥ تاريخ ١٩٨٧/٦/١ والمتعلق باجراء بعض التعديلات على شوارع ودخلات ضمن المخطط التنظيمي المصدق لقريه السمراء وكما هو مبين تاليا : —

١ — اعادة تزييل الشارع المعبد سعة ١٢ م والجسور للسيد عايد عطالله من الجهة الجنوبية والذي يربط بدخلة سعة ٦ م من الجهة الشرقية وينتهي بنهاية المثلث الذي يربط بشارع سعة ١٤ م من الجهة الغربية وحسب الترسيم الممسد .

٢ — اراحة الدخلة ٦ م عن ارض السيد احمد علي فريح مسافة ٢ م الى الجهة الشمالية وينفس ارضه وذلك تقاديا لهدم سور المنزل واتلاف الغراس المثرة وحسب الترسيم الممسد .
وقررت اللجنة اللوائية الموافقة على التعديلات اذ ذكر واملان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط التوضيحي لدى بلدية الزنية والغرية السمراء وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة المدة القانونية .

فايز العبادي

محافظ المرقع

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية

اعلان

اجتمعت لجنة التنظيم والابنية لمحافظة المرقع من المباني العامة الى سكن د وحسب المخطط المرسل تاريخ ١٩٨٧/٧/٢٨ والمتعلق بتغيير صفة استعمال قسم من المباني العامة الى سكن د وحسب المخطط المرسل بكتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم ١٥٦٢٤/٩/٢٤ تاريخ ١٩٨٧/٧/١٨ م .

وقررت اللجنة اللوائية الموافقة على قرار اللجنة المحلية ووضعه موضع الاعتراض ادة شهر اعتبارا من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط التوضيحي لدى بلدية بلعما ولعما وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية .

فايز العبادي

محافظ المرقع

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية

اعلان

يعن لعموم المواطنين في لواء جرش بان اللجنة اللوائية للتنظيم المدن والقرى والابنية قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في تفتقا رقم ٢٣/١ تاريخ ١٩٨٧/١١/١٨ والمتضمن تعديل الشارع ذو السعة ١٢ م والمار بالقطعة المائدة للدعوة نفسه محد عهد وذلك بازاحته الى الجهة الشمالية وحسب ترسيم بلدية تفتقا . فان اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار اليه وايداع المخطط التعديلي لدى مكتب اللجنة المحلية في تفتقا للاطلاع عليه ادة شهر من تاريخ نشر اعلان الايداع بالجريدة الرسمية وفي جريتين محليتين وتعلق نسخة من الاعلان في مكتب اللجنة المحلية في تفتقا بحيث يجوز لاصحاب العلاقة الاطلاع عليه والتقدم باعراضهم واقتراحاتهم معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية في تفتقا خلال مدة الاعتراض واناء سماعات الدوام الرسمي .

متصرف لواء جرش

رئيس المجلس المحلي

رئيس اللجنة المحلية للتنظيم والابنية

اعلان

يعن لعموم المواطنين في لواء جرش بان اللجنة اللوائية للتنظيم المدن والقرى والابنية قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة تفتقا رقم ٧/١ تاريخ ١٩٨٨/٢/٢ والمتضمن تعديل الدخلة ذو السعة ١٢ م والمارة بالقطعة المسفنة من التسوية والمائدة للسيد محمد مطلب العلي وذلك بازاحتها الى الجهة الشرقية وحسب الترسيم المرفق والمعد من قبل بلدية تفتقا .

فان اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار اليه وذلك بازاحة الدخلة الى الجهة الشرقية لتخفيف النحر عن صاحب القطعة المذكورة وحسب الترسيم المعد من قبل بلدية تفتقا ، كما تقرر اللجنة ايداع المخطط التعديلي لدى مكتب اللجنة المحلية للاعتراض عليه ادة شهر من تاريخ نشر اعلان الايداع بالجريدة الرسمية وفي جريتين محليتين وتعلق نسخة من الاعلان في مكتب اللجنة المحلية في تفتقا بحيث يجوز لاصحاب العلاقة الاطلاع عليه والتقدم باعراضاتهم واقتراحاتهم معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية في تفتقا خلال مدة الاعتراض واناء سماعات الدوام الرسمي مدعاه بالمخططات الايضاحية والوثائق الثبوتية .

متصرف لواء جرش

رئيس المجلس المحلي

رئيس اللجنة المحلية للتنظيم والابنية

اعلان

يعن لعموم المواطنين بان اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والابنية في لواء جرش قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة الكنه رقم ٤/٥ تاريخ ١٩٨٨/٢/٢ والمتضمن إلغاء الشارع ذو السعة ثمانية امتار والمار بالقطع ذوات الارقام ٩١ ، ٩٠ ، ١٠٢ من الحوض رقم ٦ البلد من اراضي الكنه وذلك لكون القطعة رقم ٩٠ خصصه للتربية وتقام عليها ابنة مدرسية وكذلك تعديل الشارع المار بالقطع ذوات الارقام ٩٠ ، ٩١ ، ١٧٨ ، ١٨٢ ليصبح على طرفها وكما هو مفتوح ومعبدا على الواقع وحسب الترسيم المرفق والمعد من قبل بلدية الكنه .

فان اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على تعديل الشارع ذو السعة ٨ م وذلك بازاحته الى الجهة الشمالية وحسب ما هو معبد على الواقع على ان يبقى بنفس سعته وينفس القطعة وعلى ان تبقى جميع الشوارع الاخرى المحيطه كما على المخطط التنظيمي لبلدية الكنه وحسب الترسيم المرفق من قبل مديرية الشؤون البلدية والقروية والبيئة ، كما تقرر اللجنة ايداع المخطط التعديلي لدى مكتب اللجنة المحلية في بلدة الكنه للاعتراض عليه لمدة شهر من تاريخ نشر اعلان الايداع في الجريدة الرسمية وفي جريتين محليتين وتعلق نسخة من الاعلان في مكتب اللجنة المحلية في بلدة الكنه بحيث يجوز لاصحاب العلاقة الاطلاع عليه والتقدم باعراضاتهم واقتراحاتهم معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية في بلدة الكنه خلال مدة الاعتراض واناء سماعات الدوام الرسمي مدعاه بالمخططات الايضاحية والوثائق الثبوتية .

متصرف لواء جرش

رئيس المجلس المحلي

رئيس اللجنة المحلية للتنظيم والابنية

هكذا من الأصل

اعلان

يعلن لاطلاع العموم في منطقة عجلون بان لجنة التنظيم اللوائية في عجلون بحثت قرار اللجنة المحلية لبلدة عجلون رقم ٩ تاريخ ٨٨/٤/١٨ المعلق باقتراح احداث طريق بسعة مترين تمر بالقطع ذوات الارقام ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥ من الحوض رقم ١١ من اراضي عجلون حسب الترسيم المعد لذلك .
قررت اللجنة الموافقة على هذا الاقتراح واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ولذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم وتوصياتهم للجنة المحلية في عجلون ضمن المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات الايضاحية .

رئيس لجنة التنظيم اللوائية — عجلون

متصرف لواء عجلون

محمد القلهوني

اعلان

يعلن لاطلاع العموم في مدينة عجلون بان لجنة التنظيم اللوائية بحثت قرار اللجنة المحلية لمدينة عجلون رقم ٩ تاريخ ١٩٨٨/٤/١٨ المنصين الموافقة على ترسيم طريق بعرض أربعة أمتار تمر بالقطع ذوات الارقام ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧ من حوض رقم ١٥ من اراضي عجلون .
قررت اللجنة الموافقة على هذا الاقتراح واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ولذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم للجنة المحلية في عجلون ضمن المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات الايضاحية .

رئيس لجنة التنظيم اللوائية — عجلون

متصرف لواء عجلون

محمد القلهوني

اعلانات

صادرة عن متصرف لواء مادبا رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في لواء مادبا السيد خليل خريسات

● تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في متصرفية لواء مادبا انها قررت الموافقة على اعتماد الطريق الامرازي المقترعة من شارع سعد بن ابي وقاص شرقا والمار بقطع الاراضي ذوات الارقام ٩٧، ٩٦، ٩٥ من حوض رقم ١٩ مقاسم مادبا من اراضي مادبا والتي تبلغ مساحتها ثلاثة امتار واحداث طريق على استمراريته وبنفس السعة حتى تصل الشارع التنظيمي العرضي وايداع اعلانه للاعتراض عليه .
لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في بلدية مادبا حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية اثناء الدوام الرسمي ولدة شهرين اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى اذا ما كان يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر ومرتقه بالمخططات اللازمة .

● تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في متصرفية لواء مادبا انها قررت الموافقة على تعديل الشارع المار بالقطعة رقم ٨٥، ٨٦ من حوض رقم ١١ من اراضي بلدة بلبع ذو سعة ١٢م والموافقة على الغاء الشوارع اللوثة باللون الازرق واسمها تعديل عنها كما هي ملونة باللون الابيض على المخطط المعد لهذه الغاية وعدم الموافقة على الغاء جزء الشارع المراد الغاءه بالقطعة رقم ٨٦ بل الموافقة على تخفيض مسعته الى ١٠م لتفادي هدم المنزل الواقع بسعته وايداع اعلانه للاعتراض عليه .
لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في بلدية مادبا حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية اثناء الدوام الرسمي ولدة شهرين اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى اذا ما كان يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر ومرتقه بالمخططات اللازمة .

● تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في متصرفية لواء مادبا انها قررت الموافقة على تعديل الشارع الواصل بين شارع قتيبة والدخلة الموازية شمالا والمارة بقطع الاراضي ذوات الارقام ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠ من حوض مقاسم مادبا الشمالي وايداع اعلانه للاعتراض عليه .

لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في بلدية مادبا حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية اثناء الدوام الرسمي ولدة شهرين اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى اذا ما كان يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر ومرتقه بالمخططات اللازمة .

● تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في متصرفية لواء مادبا انها قررت الموافقة على تعديل استحداث شارع تنظيمي بسعة ٨م بالقطعة رقم ٦٥ من حوض رقم ٤ من اراضي بلدة جرينه وايداع اعلانه للاعتراض عليه .

لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في مدينة جرينه حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية اثناء الدوام الرسمي ولدة شهرين اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى اذا ما كان يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر ومرتقه بالمخططات اللازمة .

اعلان

يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في لواء الرمثا اطلعت على قرار اللجنة المحلية في الشجرة رقم ٧/١ تاريخ ١٩٨٧/٤/٢ المنصين الموافقة على تثبيت احداث دخله امام منزل محمد عبد الزاق الرمثان كما هو مرسوم على المخطط المعد لهذه الغاية .
وقد قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم ٣/٧ لسنة ١٩٨٧ الموافقة على احداث الدخلة ووضعها ووضع التنفيذ بعد مرور خمسة عشر يوما من تاريخ نشر الاعلان بالجريدة الرسمية نظرا لعدم تقديم اي شخص للاعتراض ونشر اعلان احداث الدخلة بعدد الجريدة الرسمية رقم ٢٤٥١ تاريخ ١٩٨٧/١/٢٥ .

خلف الحاسنة

متصرف لواء الرمثا

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في لواء الرمثا

اعلانات

صادرة عن متصرف لواء الكورة رئيس لجنة التنظيم اللوائية لواء الكورة السيد محمود الساري

● يعلن للعموم بان لجنة التنظيم اللوائية اطلعت على قرار اللجنة المحلية في بلدة كفر رابك رقم ٨٧/٩ لعام ١٩٨٧ والمنصين : —
الغاء الدخلة المارة من ملك السيد محمد عبد الرحمن من الجهة الجنوبية وتعديلها بنفس السعة من الجهة الشمالية على ان تكون من نفس ملك المذكور .
قررت اللجنة الموافقة على المشار اليه اعلاه واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين .
يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية كفر رابك خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية .

هكذا من الواسع

● يعلن للعموم بان لجنة التنظيم اللوائية اطلمت على قرار اللجنة المحلية في بلدة بيت ايدس رقم ٢/١١ لعام ١٩٨٨ والمتضمن تعديل الشارع التنظيمي سعة ١٢م وانهاء الطريق التنظيمي سعة ٦ م .
قررت اللجنة الموافقة على القرار المشار اليه اعلاه واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين .
يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية بيت ايدس خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية .

● يعلن للعموم بان لجنة التنظيم اللوائية اطلمت على قرار اللجنة المحلية في بلدة بيت ايدس رقم ١/١١ لعام ١٩٨٨ والمتضمن :
- تثبيت الطريق على الواقع بسعة ١٤م والبتدئة من سعة الطريق التنظيمي ١٠م من الشرق والحاذية بملكية السيد محمود محمد ناصر .
قررت اللجنة الموافقة على المشار اليه اعلاه واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين .
يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية بيت ايدس خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية .

● يعلن للعموم بان لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة اطلمت على قرار اللجنة المحلية في بلدة بيت ايدس رقم ١/١٧ لعام ١٩٨٧ والمتضمن :
- انهاء "طريق التنظيمي سعة ٦م من الشارع التنظيمي سعة ١٢م في الجنوب والمار بملكية السيد احمد مصلح يحيى قررت اللجنة الموافقة على المشار اليه اعلاه واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين .
يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية بيت ايدس خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية .

● يعلن للعموم بان لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة اطلمت على قرار اللجنة المحلية في بلدة كفر راكب رقم ٢ لعام ١٩٨٨ والمتضمن :
- الغاء الساحة المنفرمة من الدخلة التنظيمية سعة ٤م والعائدة بملكيتها للسادة حسين احمد علي وحليبه سليمان المطلقين .
قررت اللجنة الموافقة على المشار اليه اعلاه واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين .
يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية كفر راكب خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية .

● يعلن للعموم بان لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة اطلمت على قرار اللجنة المحلية في بلدة دير ابي سعيد رقم ٤/٧٢ لعام ١٩٨٧ والمتضمن :
- تعديل الدخلة التنظيمية ليصبح مسارها على الدخلة الانوارية .
قررت اللجنة الموافقة على المشار اليه اعلاه واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين .
يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية دير ابي سعيد خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية .

● يعلن للعموم بان لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة اطلمت على قرار اللجنة المحلية في بلدة دير ابي سعيد رقم ٤/٧٢ لعام ١٩٨٧ والمتضمن :
- تعديل الشارع الى الجهة الشرقية لتحاشي الضرر عن البناء المقام على القطعة رقم ٣٣ من التحريش رقم ٨ من اراضي دير ابي سعيد الشرقي .
قررت اللجنة الموافقة على المشار اليه اعلاه واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين .
يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة دير ابي سعيد خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية .

● يعلن للعموم بان لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة اطلمت على قرار اللجنة المحلية في بلدة دير ابي سعيد رقم ٣/١٧ لعام ١٩٨٨ والمتضمن :
- وصول الدخلة الانوارية المارة ، اطلعت دوات الارض عام ٢٠٢٥ ، ٢٠٢٣ ، ٢٠٢٤ .
قررت اللجنة الموافقة على المشار اليه اعلاه واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين .
يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة دير ابي سعيد خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية .

اعلانات

● اطلمت لجنة التنظيم اللوائية في لواء بني كنانة على قرار اللجنة المحلية في بلدية ام قيس رقم ٢/٢ تاريخ ١٩٨٨/١/١٠ والمتضمن تثبيت دخله مارة امام منازل صالح النعواشي وخالد تزامه مريمه شارع ٦م بالشارع الرئيسي سعة ٢٢م .
وقررت اللجنة الموافقة عليه واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين .
يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية ام قيس خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية .

عبدالله الخصاونة
مصرف لواء بني كنانة
رئيس اللجنة اللوائية

املان

اطلمت لجنة التنظيم اللوائية في لواء بني كنانة على قرار اللجنة المحلية في بلدة ام قيس رقم ٢/٢ تاريخ ١٩٨٨/١/١٠ والمتضمن احداث دخله سعة ٤ امتار مارة امام منازل مصطفى الخياب الروسان واحمد الخياب الروسان واولادو التي تصل شارع جنزير البلد من الجهة الشمالية بالشارع الرئيسي سعة ٢٢م ومن الجهة الجنوبية .
وقررت الموافقة على القرار المبين باعلاه واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين .
يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة ام قيس خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية .

عبدالله الخصاونة
مصرف لواء بني كنانة
رئيس اللجنة اللوائية

هكذا من المراحل

اعلان

اطلعت لجنة التنظيم اللوائية في لواء بني كنانة على قرارها السابق رقم ٢ لسنة ١٩٨٦ والمتعلق بقرار اللجنة المحلية في بلدة سحم رقم ٥ تاريخ ١٩٨٦/١/٢٠ بشأن تثبيت الشارع المار بالقطع ذوات الارتسام ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ شرق والقطع ذوات الارتسام ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ غربا . وبعد نشر اعلان ذلك للاعتراض في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٤٢٢ تاريخ ١٩٨٦/١/١٠ ولم يقم احد بالاعتراض .

قررت اللجنة الموافقة على الاقتراح ووضعه موضع التنفيذ بعد مرور خمسة عشر يوما من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين .

عبدالله الخصاونة
رئيس اللجنة اللوائية

اعلان

اطلعت لجنة التنظيم اللوائية في لواء بني كنانة على قرار اللجنة المحلية في بلدية بيلار رقم ١٨٧/٢٧ والمتضمن تعديل مسنة الحقيقة الموجودة على المخطط الهيكلي للمدينة الإسلامية كما جاء بكتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم ١/٢١٩٢٨ تاريخ ١٩٨٧/١/١٠ .

وقررت اللجنة الموافقة عليه واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين .

بحق لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم او اقتراحاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية بيلار خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية .

محمد نوح الدراوشه
رئيس اللجنة اللوائية
متصرف لواء بني كنانة بالوكالة

اعلان

اطلعت لجنة التنظيم اللوائية في لواء بني كنانة على قرار اللجنة المحلية في بلدة بيلار رقم ٨٧/٢٤ لعام ١٩٨٧ والمتضمن تثبيت بخله بالقطعة المستفناه من التسوية جدر البلد حوض رقم ٩ والموجودة على الواقع ، وقررت الموافقة على القرار المبين باعلانه واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين .

بحق لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم او اقتراحاتهم الى اللجنة المحلية في بيلار خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية .

محمد نوح الدراوشه
رئيس اللجنة اللوائية
متصرف لواء بني كنانة بالوكالة

تحت إشراف

مدير

مدير

مدير

اعلانات

صادرة عن متصرف لواء المزار الجنوبي رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية السيد سطحي نصار

● يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية للواء المزار الجنوبي قد اجتمعت واطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس قروي مجرا رقم ٧ لعام ١٩٨٨ وعلى الاستدعاء المقدم من السيد عبد الله صالح الخرشه بخصوص طلب تعديل الدخلة المارة امام منزله في الجهة الشمالية واستنادا لاحكام المادتين ٢١٤٢٠ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ تقرر اللجنة تعديل الدخلة الى نفس الجهة الشمالية وليس الى الجهة الجنوبية وفي نفس ارض المستدعي ببعد عدة امتار عن منزله تلاشيا للضرر الذي قد يلحق به واعلان تعديل الدخلة .

لاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين . ويجوز لمن له مصلحة في الاعتراض الاطسلا على التعديل في مكتب رئيس اللجنة المحلية لمجلس قروي مجرا وتقديم اعتراضاته ضمن المدة القانونية مدعومة بالخرائط والرسومات التوضيحية

● يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية للواء المزار الجنوبي قد اجتمعت واطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس قروي سول رقم ٨ لعام ١٩٨٨ وعلى الاستدعاء المقدم من السيد محمد عبيد صالح الصرايره حول طلب تعديل الشارع المار بالقطعة رقم ٦٩ حوض رقم ١١ ليكون مناسفة بين قطعة ارضه والقطعة رقم ٢٦ حوض رقم ١٢ واستنادا لاحكام المادتين ٢١٠٢٠ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ تقرر اللجنة الموافقة على تعديل الشارع بالمناسفة واعلانه .

لاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين . ويجوز لمن له مصلحة في الاعتراض الاطسلا على التعديل في مكتب رئيس اللجنة المحلية لمجلس قروي سول وتقديم اعتراضاته ضمن المدة القانونية مدعومة بالخرائط والرسومات التوضيحية وعدم الموافقة على تعديل جزء الشارع المرسم بين القطعة ٦٩ والقطع ٢٤، ٢٦ الواقعة ضمن التنظيم الاضافي

● يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية للواء المزار الجنوبي قد اجتمعت واطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس قروي الهاشمية الجنوبيه رقم ٣١ لعام ١٩٨٨ بخصوص نقل صفة المباني العايه الموضوعه على القطعة رقم ٩ حوض رقم ٤ والفاء الدخلة الموجوده في منتصف القطعة رقم ٩ حوض رقم ٤ واطلعت ايضا على الاستدعاء المقدم من اصحاب القطعة رقم ٩ حوض رقم ٤ المتعلق ايضا بالفاء الدخلة واستنادا لاحكام المادتين ٢١٠٢٠ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ تقرر اللجنة الموافقة على ازالة صفة المباني العايه الموضوعه على القطعة رقم ٩ حوض رقم ٤ ووضعها على نفس القطعة المقام عليها المجلس القروي بالمسلة المحصورة بين الشارعين ١٢ و١٦ والموافقة ايضا على الفاء الطريق ٤م المرسم وترسيمها بحيث تكون محاذية لسور المجلس من الشمال ونفس المساحة واعلانه .

لاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين . ويجوز لمن له مصلحة في الاعتراض الاطسلا على التعديل في مكتب رئيس اللجنة المحلية لمجلس قروي الهاشمية الجنوبية وتقديم اعتراضاته ضمن المدة القانونية مدعومة بالخرائط والرسومات التوضيحية

● يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية للواء المزار الجنوبي قد اجتمعت واطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس قروي مجرا رقم ٢١ لعام ١٩٨٧ بخصوص الشارع التجاري المقترح في قرية مجرا شارع ١٦م في المنطقة الواقعة امام المسجدوا المستفناه من التسوية واستنادا لاحكام المادتين ٢١٠٢٠ من قانون المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ تقرر اللجنة اعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين .

ويجوز لمن له مصلحة في الاعتراض الاطسلا على المخطط المبين عليه الشارع التجاري المقترح في المنطقة الواقعة امام المسجد والتعديل في مكتب رئيس اللجنة المحلية لمجلس قروي مجرا وتقديم اعتراضاته ضمن المدة القانونية مدعومة بالخرائط والرسومات التوضيحية حيث تم الموافقة على اعتماد جزء من الشارع الرئيسي كجاري محلي المنطقة الواقعة امام المسجد وعدم الموافقة على اعتماد باقيه الاجزاء .

هكذا من الأهل

● يعلن للمعوم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية للواء المزار الجنوبي قد اجتمعت واطلعت على كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم م/٩٠٧/٩٠٧ تاريخ ١٩٨٨/٤/٢٤ ومرفقة الخطط المقترحة لشارع ضمن الحوض رقم ٣ في القطر ذات الارقام ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤ وعلى قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي مؤنه رقم ٢٦ لعام ١٩٨٨ واستنادا لاحكام المادتين ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ تقرر اللجنة اعطاء لجان الخطط المقترحة للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين .

ويجوز ان له مصلحة في الاعتراض الاطلاع على الخطط في مكتب رئيس اللجنة المحلية لمجلس قروي مؤنه وتقديم اعتراضاته ضمن المدة القانونية بدعمها بالخرائط والرسومات التوضيحية

● يعلن للمعوم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية للواء المزار الجنوبي قد اجتمعت واطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس قروي الهاشمية الجنوبية رقم ١٥ لعام ١٩٨٨ وعلى الاستدعاء المقدم من السيد غالب سليم اشتين المحاميد وشركاه والذي يطلب فيه تحويل القطعة رقم ٣٣ حوض ٣ من سكن الى تجاري واستنادا لاحكام المادتين ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ تقرر اللجنة الموافقة على تحويل القطعة المذكورة باعلاها الى تجاري محلي واعلانها للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين .

ويجوز ان له مصلحة في الاعتراض الاطلاع على الخطط في مكتب رئيس اللجنة المحلية لمجلس قروي الهاشمية الجنوبية وتقديم اعتراضاته ضمن المدة القانونية بدعمها بالخرائط والرسومات التوضيحية

تشجيع الاستثمار

استعرض مجلس الوزراء تنسيقات لجنة تشجيع الاستثمار المتخذة في جلستها رقم ١٤٠ تاريخ ١٩٨٨/٧/١٢ الواردة بكتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم ١١٦٢١/٢/٢٢٠ تاريخ ١٩٨٨/٨/٢ وتقرر المجلس في جلسة المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٨/٧ بشأنها ما يلي : -

١ - الموافقة على اعتبار مشروع الشركة العربية لصناعة المنتجات الزراعية المساهمة الخصوصية المحدودة لتصنيع الخفسار والفواكه المجففة لسي منطقة القسطل مشروعا اقتصاديا مصدقا ومنحه الاعفاءات المنصوص عليها في المادتين ١٦، ١٧ من قانون تشجيع الاستثمار رقم ١١ لسنة ١٩٨٧ .

ب - يرى مجلس الوزراء اعتبار مشروع شركة الشرق الاوسط للصناعات الكهربائية مشروعا اقتصاديا مغط .

ج - مازال مجلس الوزراء عند رايه السابق باعتبار مشروع شركة الفرق للصناعات المعدنية مشروعا اقتصاديا مغط .

د - الموافقة على اعتبار مشروع شركة ناجي حسين الامرج وشركائه في مدينة عمان الصناعية بسحب لانتاج اقلال الرصاص واقلام الطوين مشروعا اقتصاديا ومنحه الاعفاءات المنصوص عليها في المادة ١٠ من قانون تشجيع الاستثمار المذكور .

هـ - الموافقة على طلبات المشاريع القائمة التالية :

١ - الشركة الأردنية لتجهيز الاسبدة وتعبئتها لاعطاء خط تعبئة جديد لتعبئة السماد بعبوات كبيرة سعة طن واحد .

٢ - المؤسسة الأردنية لتبليس وتجديد الاطارات لاعطاء اجهزة ومعدات .

٣ - المؤسسة الأردنية للجلود الصناعية لاعطاء ملكة طحن لتنعيم خبطة المواد الخام وقطع غيرها .

٤ - شركة الصناعات والكبريت الأردنية المساهمة العامة المحدودة لاعفاء مكائن والات لغايات التطوير .

٥ - مؤسسة الورقة التجارية الصناعية لاعفاء مكائن وقطع غيار لاضافة صناعة المنخل من خيوط الفليبر جلاس والخيوط الاصطناعية .

٦ - الشركة العربية لصناعة الادوية المساهمة المحدودة لاعفاء مكائن والات .

٧ - الشركة العربية الدولية للتنمية الزراعية لاعفاء معدات واليات وقطع غيار .

٨ - شركة السورق والكرتون الأردنية المساهمة المحدودة لاعفاء مواد وقطع لاغراض التوسع لصنع الورق

٩ - الشركة العالمية للصناعات الخشبية لاعفاء مكائن والات لتطوير اساليب الانتاج في المنبع .

١٠ - شركة رياض سليمان سقر وشركاه لاعفاء قطع غيار للمكائن واليات التي قامت الشركة باستيرادها .

١١ - شركة مصانع الزجاج الأردنية المساهمة المحدودة لاعفاء مكائن والات لغايات التطوير .

١٢ - شركة المطاحن ومعال المعكرونة الحديثة لاعفاء مكائن والات لغايات تطوير وتحسين صناعة المعكرونة .

١٣ - شركة الفنادق السياحية الأردنية المساهمة المحدودة / فندق الاردن لتعديل اعفاءات واعفاء مواد ومعدات .

١٤ - شركة الاتحاد لصناعة الغلات المساهمة الخصوصية المحدودة لتبديد مدة استيراد ضاغطة هواء مع ملحقاتها .

١٥ - شركة الطوبيات والاعذية المتحدة لاعفاء مكائن والات

١٦ - شركة مصانع المنظفات الكيماوية العربية - مشروع التوسع لانتاج الصابون السائل للفسيل الاوتوماتيكي والبيدي والفسيل الاقشة التي تحتاج لمناسبة خاصة وسائل مطري للاقشة وسائل رغوة حمام وملطف للشعر ومنحه الاعفاءات المنصوص عليها في المادة ١٧ فترة اء من قانون تشجيع الاستثمار المذكور والمتعلق باعفاء المكائن واليات واعفاء ما يعادل ٢٥ ٪ من الارباح الصافية للمشروع الاقتصادي المصدق من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة سنتين ابتداء من تاريخ يوم الانتاج بعد التوسيع كون المشروع ضمن منطقة تنبسية / ١ .

١٧ - شركة الصناعات الدوائية البيطرية - انيكو - مشروع التوسع لانتاج المضادات الحيوية والفيتامينات والاحام معدنية ومركبات السلفا ومضادات بكتيرية على شكل بودرة ومراهم وحقن ومنحه الاعفاءات المنصوص عليها في المادة ١٧ فترة اء من قانون تشجيع الاستثمار المذكور والمتعلقة باعفاء المكائن واليات واعفاء الارباح الصافية للمشروع الاقتصادي المصدق من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة سنتين ابتداء من تاريخ يوم الانتاج بعد التوسيع كون المشروع ضمن منطقة تنبسية / ١ .

١٨ - الشركة الأردنية لصناعة الالبسة الجاهزة المساهمة المحدودة لاعفاء مكائن خياطة ولوازمها وقطع غيار .

١٩ - الشركة العربية لصناعة الغار المساهمة المحدودة لاعفاء آلة ضاغطة - كبهر سور - بديلة لالة تم استيرادها شريطة اقلال الاله القديمة الموجودة في المنبع .

هكذا من الله جل

اعفاء من الضريبة الإضافية

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/٨/١٩٨٨ بالاستناد الى الفقرة ب من المادة ١٦ من قانون الضريبة الإضافية رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٦ الموافقة على اعفاء الجهات الصناعية من الضريبة الإضافية عن مستورداتها من الاجهزة والمعدات والالات شريطة ان تكون هذه المستوردات مفعلة من الرسوم الجبركية بموجب جداول التعريف الجبركية ويعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ ١٥/٨/١٩٨٨

اعفاء من رسوم الاستيراد

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/٨/١٩٨٨ بالاستناد الى المادة ١٩ من نظام الاستيراد رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٦ الموافقة على اعفاء المواد الأولية المعفاة من رسوم التعريف الجبركية من رسوم الاستيراد ويعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ ١٥/٨/١٩٨٨

اخضاع السلع المستوردة المماثلة للنتجات المحلية

الى رسوم تساوي الرسوم التي تستوفي
عن هذه المنتجات المحلية

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/٨/١٩٨٨ الموافقة على تنسيب كل من معالي وزير المالية الجبارك ومعالي وزير الصناعة والتجارة بتعديل رسوم انتاج عن سلع مستوردة مماثلة للانتاج المحلي بالشكل التالي :-

١ - استنادا الى الصلاحية المخولة اليها بموجب الفقرة من المادة ٤ من قانون الرسوم على المنتجات المحلية رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ تنسب اخضاع السلع المستوردة المماثلة للنتجات المحلية الى رسوم تساوي الرسوم التي تستوفي عن هذه المنتجات المحلية وهذه السلع هي :-

- ١ - الفسالات الضعيفة سعة ٣ كغم فما دون ذات الحشوش الواحد
- ٢ - السكران القليل
- ٣ - الادوية المنظفة
- ٤ - اغطية وقوط للمائدة ومناشف ومناشف وبياضات
- ب - مناشف صحفية (مطوية)
- ج - ورق مجلفي تواليت
- ٥ - المياه الغازية ببائيتها مياه الصودا
- ٦ - بيرة تحتوي على ٢ ٪ أو أقل من الكحول
- ٧ - زيوت الهيدروليكية

٢ - يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ ١٥/٨/٨٨

حمدي الطباع
وزير الصناعة والتجارة

ده حنا هوده
وزير المالية / الجبارك

قرار رقم ٤ لسنة ١٩٨٨

استنادا الى الصلاحيات المخولة الي بموجب المادة ١٤ من نظام التموين رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٤ اقر ما يلي
اولا :- يحدد سعر بيع الطيب المجفف كامل الدسم سريع الذوبان المستورد لحساب وزارة التموين
ماركة حلينا او اية ماركة اخرى تحددها الوزارة والمعاين من عبوات من ورق الألمنيوم على النحو التالي :-

وزن العبوة	سعر المجلة للكرتونه سعة ١٢ عبوة ظهر السيارة مستودعات الوزارة	سعر البيع للمستهلك للعبوة الواحدة
١٠٠٠ غم صافي	١٦٠ فلس دينار	٧٢٠ فلس

ثانيا :- يعتبر هذا الامر ساري المفعول اعتبارا من ١٦/٨/١٩٨٨

ثالثا :- كل من يخالف هذا الامر يعرض نفسه للعقوبات المنصوص عليها في النظام اعلاه .

رابعا :- يلغى هذا الامر اي امر او قرار سابق يتعارض مع مضمونه .

وزير التموين
عبد السلام كنعان

قرار رقم ٥ لسنة ١٩٨٨

صادر من وزير التموين

استنادا للصلاحيات المخولة الي بموجب المادة ١٤ من نظام التموين رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٤ اقر ما يلي :-

١ - يحدد سعر بيع طيب ماركة (بليفو) كامل الدسم سريع الذوبان المعفاة في حلب من الصفيح غير قابلة للصدا في جميع انحاء البلدة كما يلي :-

الوزن الصافي	السعر للمستهلك فلس دينار
١٨٠٠ غم	٨٥٠ فلس

٢ - يكتب على كل عبوة من الخارج مواصفات الطيب وتاريخ المنع وتاريخ انتهاء صلاحية الطيب للاستهلاك البشري .

٣ - يتم الاعلان عن اسعار المستهلك بالفلس على كل عبوة بشكل واضح يحول دون التباس او غموض .

٤ - كل من يخالف هذا القرار يعرض نفسه للعقوبات المنصوص عليها في النظام المشار اليه اعلاه .

٥ - يعتبر هذا القرار ساري المفعول اعتبارا من تاريخ ٢٠/٨/١٩٨٨ .

وزير التموين
عبد السلام كنعان

هذا من الأجل

مطالبات

املان

عملا باحكام الفقرة ب من المادة السادسة من القانون المعدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ يرجى من المبعوث السابق السيد حامد محمد سليمان الجعافرة وكفيله السيد ضيف الله رشيد الجعافرة ان يبادرا لدفع بدل الالتزام البالغ ١٢٦٧ الفا وثمانين وسبعمئة وستين دينارا و ٨٤٠ فلسا خلال مدة اقصاها ٦٠ يوما من تاريخ نشر هذا الاملان الجريدة الرسمية وفي حالة التخلف عن الدفع ستخذ بحقهما الاجراءات القانونية .

وزير المالية
ده حنا عودة

املان

عملا باحكام الفقرة ب من المادة السادسة من القانون المعدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ يرجى من المبعوث السابق الدكتور احمد ماهر يوسف عودة وكفيله السيد نمر غبريل كزير ان يبادرا لدفع بدل الالتزام البالغ ٤٢٤٢ اربعة الاف ومائتين واثنين واربعين دينارا و ٦٢٥ فلسا خلال مدة اقصاها ٦٠ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وفي حالة التخلف عن الدفع ستخذ بحقهما الاجراءات القانونية .

وزير المالية
ده حنا عودة

مطالبة

يتحقق للخرينة على شركة الارز للعمير مبلغ ٢٠٠ دينار
فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ خلال ستين يوما من تاريخ نشر المطالبة بالجريدة الرسمية تلافيا للاجراءات القانونية .

مدير عام الجمارك
عادل القضاة

مطالبة

يتحقق للخرينة على كل من :-
١ - الشركة الغربية للتجارة والمقاولات
٢ - شركة خليل نصار للتخليص
مبلغ ١٠٠ مائة دينار سندا لقرار التفرير رقم ٣٤٠٨/٨٨/٦٧/٢/٨ تاريخ ٢٤/٤/١٩٨٨ المبلغ
لاصحاب العلاقة بتاريخ ٣/٥/١٩٨٨ .
فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ خلال ستين يوما من تاريخ نشر المطالبة بالجريدة الرسمية تلافيا للاجراءات القانونية .

مدير عام الجمارك
عادل القضاة

مطالبة

يتحقق للخرينة على كل من :-
١ - شركة احمد محمد شاكر وشركاه
٢ - شركة خليل نصار للتخليص
مبلغ ٢٥٠٠ الفان وخمسمائة دينار سندا لقرار التفرير رقم ٣٥١٧/٨٨/٥٣/٢/٨ تاريخ ٣/٥/١٩٨٨ المبلغ
لاصحاب العلاقة بتاريخ ٨/٥/١٩٨٨ .
فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ خلال ستين يوما من تاريخ نشر المطالبة بالجريدة الرسمية تلافيا للاجراءات القانونية .

مدير عام الجمارك
عادل القضاة

مطالبة

يتحقق للخرينة على الشركة الاردنية للصناعات الغذائية مبلغ ٢٧٣٤٠٨٠ الفان وسبعمائة واربعية وثلاثون دينارا و ٨٠ فلسا سندا لقرار التفرير رقم ٤٢٧٣/٨٧/٩١/٢/٨ تاريخ ٢٦/١٠/١٩٨٧ المبلغ
لاصحاب العلاقة بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٧ .

فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ خلال ستين يوما من تاريخ نشر المطالبة بالجريدة الرسمية تلافيا للاجراءات القانونية .

مدير عام الجمارك
عادل القضاة

مطالبة

يتحقق للخرينة على كل من :-

١ - شركة بلاستيك الانوار

٢ - شركة خليل نصار للتخليص

مبلغ ١٥٠ مائة وخمسون دينارا سندا لقرار التفرير رقم ٣٤١١/٨٨/٧٩/٢/٨ تاريخ ٢٤/٤/١٩٨٨ المبلغ
لاصحاب العلاقة بتاريخ ٢/٥/١٩٨٨ .

فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ خلال ستين يوما من تاريخ نشر المطالبة بالجريدة الرسمية تلافيا للاجراءات القانونية .

مدير عام الجمارك
عادل القضاة

مطالبة

يتحقق للخرينة على كل من :-

١ - مؤسسة زكارنه للتجارة

٢ - شركة خليل نصار للتخليص

مبلغ ١٦٠٠ الف وستماية دينار سندا لقرار التفرير رقم ٣٤٠٩/٨٨/٦٦/٢/٨ تاريخ ٢٤/٤/١٩٨٨ .

فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ خلال ستين يوما من تاريخ نشر المطالبة بالجريدة الرسمية تلافيا للاجراءات القانونية .

مدير عام الجمارك
عادل القضاة

مطالبة

يتحقق للخرينة على شركة محمد ابو سمور واولاده مبلغ ٢٤٠٦٩٠٠ اربعة وعشرون الفا وتسعة وستون دينارا و ٦٠٠ فلسا سندا لطلب عقد المصالح رقم ٣٢٩٠ الموقع من اصحاب العلاقة بتاريخ ١٩/١٠/١٩٨٧ .

فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ خلال ستين يوما من تاريخ نشر المطالبة بالجريدة الرسمية تلافيا للاجراءات القانونية .

مدير عام الجمارك
عادل القضاة

هكذا من الأهل

الاعلانات

اعلان

يعلن انه في اليوم الاول من شهر تموز عام الف وتسعمائة وثلاثين ، تم تسجيل جمعية اصلاح الخيرية الاجتماعية / بيت المقدس في محافظة القدس تحت الرقم ٨٦٤ وذلك استنادا لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ .

رشيد عريقات
وزير العمل والتنمية الاجتماعية

اعلان

يعلن انه في اليوم الحادي والعشرين من شهر تموز لسنة ١٩٨٨ تم تسجيل جمعية الانتباه للتنمية الاجتماعية - قضاء الشوبك محافظة معان تحت رقم ٨٦٥ وذلك استنادا الى قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ .

رشيد عريقات
وزير العمل والتنمية الاجتماعية

اعلان

يعلن انه في اليوم الاول من شهر اب لسنة الف وتسعمائة وثلاثين تم تسجيل جمعية البيبيل الذهبي للعمل التطوعي ، محافظة العاصمية تحت الرقم ٨٦٦ وذلك استنادا لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ .

رشيد عريقات
وزير العمل والتنمية الاجتماعية

اعلان

يعلن انه تم تسجيل دار حضنة تالا النبوية - معان تحت الرقم ٣٣٩ في اليوم العشرين من شهر تموز لعام ١٩٨٨ وذلك ونفا لنظام دور الحضنة رقم ٦٦ لعام ١٩٧١ .

رشيد عريقات
وزير العمل والتنمية الاجتماعية

اعلان

استنادا للصلاحيات المخولة الي في المادة ٣ من نظام اطلاق القضايا والاوراق القضائية في المحاكم النظامية رقم ١٩٦٦/٢ سابقوم بتعيين لجان خاصة لدى كل من محاكم الملكة لاثلاث جميع القضايا والاعلامات القضائية وذلك بعد ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين حليتين وبواسطة الاذاعة - القضايا والاعلامات التي مر عليها مدة مرور الزمن ولا ينتظر وجود اية منعة من بقائها والاحتفاظ بها .
ب - القضايا والاعلامات الجزائية المشمولة بقائسوم العفو العام .
يرجى من يود استرداد ما ابرزه من وثائق او الحصول على منور مصدقة بنها او من اي اجراء او قرار في القضايا المراد اطلاقها ان يراجع المحكمة المختصة خلال هذه المدة لتبكيته من ذلك .

وزير العدل
رياس الشكمه

اعلان

يعلن ان فرقة اوسكار المسرح والموسيقى - اربد قد سجلت تحت رقم ١٠٩ بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ .
وذلك في اليوم الخامس عشر من شهر اب لعام ١٩٨٨ .

وزير الثقافة والتراث القومي
الدكتور محمد الحوري

اعلان

يعلن ان منتدى الشباب العربي / معان قد سجل تحت رقم ١٠٨ بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦م، وذلك في اليوم الخامس من شهر اب لعام ١٩٨٨ .

وزير الثقافة والتراث القومي
الدكتور محمد الحوري

اعلان

يعلن ان نادي حطين الرياضي الثقافي الاجتماعي / الاغوار الشمالية قد سجل تحت رقم ٤٢٥ بموجب الفقرة ٥ من المادة ٥ من نظام ترخيص وتسجيل الاندية رقم ١٩ لسنة ١٩٨٧ في اليوم الاول من شهر اب لعام ١٩٨٨م .

وزير الثقافة والتراث القومي
الدكتور محمد الحوري

اعلان

شكل فرع الجمعية الوطنية للهلال الاحمر الاردني في مدينة معان هيئته الادارية الجديدة كما يلي :

الدكتور محمد شمس	رئيسا
السيد احمد عوض مرعي	نائبا للرئيس
الهندس سامي محمود المغربي	امينا للصندوق
السيد احمد عطيه اخو عميره	امينا للسرا
السيد محمد خطيب	عضوا
السيد محي الدين ابو هلال	عضوا
السيد محمد ابراهيم حرب	عضوا
الدكتور تيسر هليل ابو هلال	عضوا
المرش القانوني وليد عبدالله ابو رخي	عضوا
السيد فواز سليمان المعاني	عضوا

الرئيس العام
للجمعية الوطنية للهلال الاحمر الاردني
د. احمد ابو قوره

اعلان

استبدال مصفي بصفي اخر

استنادا للصلاحيات المخولة لي بموجب المادة ١/٤٥ من نظام الجمعيات التعاونية رقم ١ لسنة ١٩٧٠ الصادر بموجب قانون التعاون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ .

اقر تعيين السيد محمد ابو يوسف / دائرة التعاون / معان مصفيا لجمعية عمال الاشتغال التعاونية للانشاءات العامة بدلا من المصفي السابق السيد زهير ناصر الدين ولكن معلوما بان جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب ان تتقدم الى المصفي الجديد .

مريد التل

هكذا من الأهل

اصـلـان

استبدال مصفى بمصفى اخر

استنادا للصلاحيات المخولة لي بموجب المادة ٢٥/١ من نظام الجمعيات التعاونية رقم ١ لسنة ١٩٧٠ الصادر بموجب قانون التعاون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ .
أقرر تعيين السيد احمد ابو وندى /مكتب تعاون مادبا مصفىا لجمعية ام قصر التعاونية الزراعية/ مادبا.
بدلا من المصلى السابق السيد عمر بطساح وليكن معلوما بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب ان تقدم الى المصلى الجديد .

مدير عام المنظمة التعاونية الاردنية
مريود التـلـ

تبليـغ القـرار

صادر عن محكمة بداية حقوق الزرقاء

المصدر من قبل الرئيس السيد احمد المومني الماذون باجراء المحكمة واعطاء القرار باسم جلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية الحسين بن طلال المعظم
تقدم المدعي الدكتور احمد سعد محمد عبدالغني بواسطة وكلائه الاستاذة حسن القيسي ونافع بنوره وعصام العسلي بهذه الدعوى ضد المدعى عليهم : -

١ - شركة مستشفى عبدالغني وابو خلف وعبدالواحد / مستشفى السعد في الزرقاء وكيلها الاستاذة صباح واحمد البيروتني .

٢ - الدكتور عبدالحليم اسحق ابو خلف / مستشفى السعد الزرقاء وكيله الاستاذان صباح واحمد البيروتني .
٣ - الدكتور احمد محمد عبدالواحد / مستشفى السعد الزرقاء وكلاؤه الاستاذة رشدي عبد الرحمن الديك وعارف هناده وادريس الحمود .

وقد طالب المدعي في هذه الدعوى بفسخ الشركة المدعى عليها الاولى وتصفيتها وتعيين مصف ليقوم بتصفيتها وتسوية حساباتها وتوزيع اموالها حسب احكام العقد وينفس الوقت تعيين قيم حتى يتم تعيين المصلى واجراء المحاسبة لهذه الشركة عن كامل الفترة التي مارس العمل فيها وتوزيع الارباح بين الشركاء .
وقد ادعى المدعي ما يلي كوقائع واسباب للدعوى والمطالبة :

١ - ان المدعي عليها الاول شركة عادية عابدة بسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة تحت رقم ٩٣٥٠ بتاريخ ١٩٨١/١/١ للشركاء الثلاثة المدعي والمدعى عليهما الثاني والثالث براسمال قدره ثلاثون الف دينار تساوي حصة كل شريك عشرة الاف دينار .

٢ - نص عقد التأسيس ان الموظفين يتولون شؤون الشركة والتوقيع منها في الامور المالية والادارية والقضائية واي امور اخرى الشريك الدكتور عبدالحليم ابو خلف مع اي من الشريكين الدكتور احمد السعد او الدكتور احمد عبدالواحد .

٣ - اتفق الشركاء على ان توزع الارباح كما يلي : ٨٠ ٪ من صافي الارباح للمدعى عليه .
الدكتور احمد عبدالواحد .

ب - ١٠ ٪ من صافي الارباح للمدعى عليه الدكتور عبدالحليم اسحق ابو خلف .

ج - ٨٢ ٪ من صافي الارباح يوزع بالتساوي بين الشركاء الثلاثة .

ويترتب لكل من المدعي عليهما الدكتور عبدالحليم ابو خلف والدكتور احمد عبدالواحد ان يمارس مهنته بعيادته الخاصة في الزرقاء .

٤ - ان المدعى عليه الثاني (حسب التصحيح الوارد على الصفحة ١٨ من المحضر بقرار المحكمة) اخل بمعتقد الشركة اخلاقا جوهريا مستهدرا من صورة :

١ - التصرف بموجودات الشركة لحسابه الخاص دون الرجوع لباتسي الشركاء .

٢ - ابداء الاموال النقدية المائدة للشركة بحسابه الخاص والتصرف به على هذا النحو .

ج - تقديم التبرعات المادية والمعنوية دون موافقة الشركاء

د - تعيين موظفين غير عاملين دون السن القانوني وصرف رواتب لهم دون موافقة الشركاء .

هـ - تشغيل خادمتين في المستشفى للعمل في بيته وصرف رواتبه .

و - تحويل الرضى من حساب المستشفى الى حسابه الخاص .

ز - فتح عيادة خاصة داخل المستشفى واستقبال الرضى لحسابه الخاص وتعاطي الناسخ للاموال التي يقوم بها في المستشفى .

ح - عدم الالتزام بسك حسابات اصوليه وعدم اجراء محاسبته وتنظيم موازنه سنوية وعدم توزيع ارباح ومخالفات جوهريه اخرى .

ومن هنا فان المدعي يتقدم بهذه الدعوى وفقا للمادة ٢٩ من قانون الشركات يطلب فسخ هذه الشركة . وهو يطلب كذلك اجراء المحاسبة لهذه الشركة وفقا للمادة ١٦٦/١٦٧ من قانون اصول المحاكمات القضائية .

وقد طلب الحكم بهزم الطلبات مع الزام المدعى عليهم برسوم ونفقات الدعوى واتعاب المحاماه .

وبالحكمة الجارية وجاهيا دفع وكلاء المدعي عليهم الدعوى بشرط التحكيم الوارد في عقد تأسيس الشركة وطلبوا ردها فقررت المحكمة بجلسته ١٩٨٥/٤/١١ عدم اجابة الطلب وفقا لما جاء في البند الثامن عشر عقد التأسيس وطلبت من الخصوم الاجابة على لائحة الدعوى ، فلجابوا على اللائحة ثم استتمت المحكمة الى بينات كل من المدعي والمدعى عليهم .

وقد قام المدعي بالاضافة الى البينات الخطية بينات شفوية مكونة من ستة عشر شاهدا ثم ختم بينته وطلب اعتبار هذه البينات مقدمة لغايات طلبه بفسخ وتصفية الشركة وطلب بنفس الوقت وقف السير بالدعوى مؤقتا بالنسبة لطلب المحاسبه (من ١١٠ من المحاضر) .

ثم قدم وكيل المدعى عليهم بالاضافة الى بيناتهم الخطية بينات شفوية تتكون من ثمانية عشر شاهدا وختموا بيناتهم .

وبالرافعات الختامية طلب وكيل المدعي الحامي حسن القيسي نسخ الشركة وفقا للنصوص الواردة في المواد ٢٨-٣٢ من قانون الشركات والزام المدعى عليهما بالرسوم والمصاريف واتمسب المحاماه .

اما وكيل المدعي عليهما الاول والثاني الحامي احمد البيروتني فقد تقدم ببرافعه الاخيره مطالبا : -

١ - برد الدعوى شكلا لوجود اتفاق خطي بين الشركاء باحالة اي نزاع بينهم الى التحكيم وهذا الاتفاق ملزم لاطرافه وبالتناوب رد الدعوى موضوعا لعدم ثبوت اسباب الفسخ والابقاء على الشركة للمصلحة الامثل للشركاء

٢ - جميعا ولمصلحة البلاد لما تقدمه من خدمات انسانية
اما وكيل المدعى عليه الثالث الحامي رشدي الديك فقد تقدم ببرافعه طلب بها :

١ - عدم سماع الدعوى لتأكيدا لعدم ابداءه وذلك لوجوب احالة النزاع الى محكم منفرد تنفيذ لشرط العقد .

٢ - ان كافة وقائع الدعوى نسبها المدعي الى الدكتور عبدالحليم ابو خلف المدعى عليه الثاني وليس لموكله المدعى عليه الثالث الدكتور احمد عبد الواحد دون هاتين المؤدي ذلك ان يتحمل المدعى الرسوم والمصاريف واتمسب المحاماه .

٣ - ان الرسوم الواجبه غير مدفوعة فهي دعوى مقدرة القية ولا تخضع للتقدير ومن هنا فان الاجراءات المتخذة في القضية جاءت مخالفة للاصول

٤ - وبالتناوب فان البينات التي قدمها المدعي لاثبت دعواه ولم يثبت الاخلال الجوهري بالمعقود .

٥ - وبالتناوب واذا ذهبت المحكمة الى عكس ما جاء اعلاه فان موكله يبدى انه يوافق على استمرار الشركة بينه وبين المدعي واخراج المدعى عليه الثاني منها .

وهو يطلب بالنتيجة الزام المدعى بالرسوم والمصاريف واتمسب المحاماه .

وبالتدقيق في البينات وسائر ما اثر في هذه القضية تبين انه المدعي الدكتور احمد السعد والمدعى عليهما الثاني الدكتور عبد الحليم ابو خلف والمدعى عليه الثالث الدكتور احمد عبد الواحد قاربوا بتاريخ ١٩٨١/١/١ بتسجيل شركة عادية عليه باسم (شركة مستشفى عبدالغني وابو خلف وعبدالواحد) سجلت في سجل الشركات

العادية العامة لدى مديرية الشركات بوزارة الصناعة والتجارة تحت رقم ٩٣٥٠ براسمال قدره ثلاثون الف دينار يحصن بتساوية في راس المال قيمة كل حصة عشرة الاف دينار .

وبالتدقيق في البينات وسائر ما اثر في هذه القضية تبين انه المدعي الدكتور احمد السعد والمدعى عليهما الثاني الدكتور عبد الحليم ابو خلف والمدعى عليه الثالث الدكتور احمد عبد الواحد قاربوا بتاريخ ١٩٨١/١/١ بتسجيل شركة عادية عليه باسم (شركة مستشفى عبدالغني وابو خلف وعبدالواحد) سجلت في سجل الشركات

العادية العامة لدى مديرية الشركات بوزارة الصناعة والتجارة تحت رقم ٩٣٥٠ براسمال قدره ثلاثون الف دينار يحصن بتساوية في راس المال قيمة كل حصة عشرة الاف دينار .

وبالتدقيق في البينات وسائر ما اثر في هذه القضية تبين انه المدعي الدكتور احمد السعد والمدعى عليهما الثاني الدكتور عبد الحليم ابو خلف والمدعى عليه الثالث الدكتور احمد عبد الواحد قاربوا بتاريخ ١٩٨١/١/١ بتسجيل شركة عادية عليه باسم (شركة مستشفى عبدالغني وابو خلف وعبدالواحد) سجلت في سجل الشركات

العادية العامة لدى مديرية الشركات بوزارة الصناعة والتجارة تحت رقم ٩٣٥٠ براسمال قدره ثلاثون الف دينار يحصن بتساوية في راس المال قيمة كل حصة عشرة الاف دينار .

هكذا من الاجل

المالكين الدكتور احمد سعد وشريكه صلاح سعد وهوبناه يكون من طالبين قائم على القطعة رقم ٢٢ حوض ١٠ الزرقاء باجره سنويه مقدارها ثمانية آلاف وخمسمائة ديناراً على ان تبدأ الإيجارة اعتباراً من ١/٥/١٩٨٠ وبوشر العمل في المستشفى بعد استكمال أعماله وتجهيزاته وتبين كذلك أنه خلافاً لما جاء بشروط تولي إدارة المستشفى الواردة بشهادة التسجيل والمعد فقد قبل المدعي عليه الثاني الدكتور عبدالحليم أبو خلف بإدارة المستشفى والإشراف عليه وتسيير أموره وفتح حسابات باسمه الشخصي لدى البنوك كانت جميع حسابات البنوك التي يتم الإيداع بها والصرف كذلك المتعلقة بشركة المستشفى هي حسابات خاصة باسم الدكتور عبدالحليم (تراجع الميززات من م/٤ - ٧/م) وبشكل أخص الميززات م/٦، م/٧ ملاحظت على الميزانية فصل تسويات البنوك (ومع ذلك فقد حققت الشركة في العامين ١٩٨٠، ١٩٨١ أرباحاً).

وتبين أيضاً أنه بحكم إدارته المنفردة وإشرافه على المستشفى قام عبدالحليم أبو خلف بإجراء التعيينات للمستخدمين وهذه التصرفات من جانبه لا تعدو أن تشكل جانباً من عمله الإداري الذي كان يقوم به إذ أن ذلك يبقى من مقتضيات هذه الإدارة سواء كان ناجحاً في هذه الإدارة أو على العكس من ذلك.

وتبين أيضاً وبالرجوع إلى عقد التأسيس أن هذا العقد أجاز في البند الخامس منه للفرقاء ان يقوموا بأعمالهم المهنية الطبية في عياداتهم الخاصة في مدينة الزرقاء كما هو واضح من هذا البند الذي أجاز ذلك للفريق الثاني والثالث وهما يعينان لغايات تنفيذ شروط العقد جميع الشركاء كما جاء في الفقرة الثالثة من مقدمة عقد الشراكة، كل ذلك دون أن يجيز لأي من هؤلاء افتتاح عيادة خاصة في المستشفى الأمر الذي قام الدكتور عبد الحليم أبو خلف بممارسته نافذاً عيادة خاصة مما يشكل معه منافسته لأعمال المستشفى خلافاً لما اتفق عليه بما جاء بالشروط السابعة من شروط العقد الذي ينص على أنه (لا يجوز لأي فريق أن يعقد عيادات مع إدارة المستشفى لحسابه الخاص ولا أن يتعاطى أعمالاً مشابهة أو منافسة للخدمات التي يقدمها المستشفى في مستشفيات أخرى باجر أو بدون أجر)، وخلافاً لهذا الشرط وصراحة تصه فان الدكتور احمد عبد الواحد الشريك الثالث في الشركة كان أيضاً يتعاقد مع المستشفى ويجري التعهدات بالقيام بأعمال الداواة ويشرف على مرضى يحسبون له ويتقاضى أجور عنهم. وهذا وإن كان يتفق مع الطبيعة المهنية لجهة الطلب ولحق المريض باختيار طبيب خاص إلا أنه يتنافى مع شرط العقد للأثار التي تقترب على مثل هذه العلاقات مع المستشفى (راجع للنقطة رقم ١١ - من فصل النقد من ملاحظت المكتب العلمي لسنة ١٩٨٢ البرز م/٦ ص ٨ وما يماثل ذلك من البرز م/٧).

وتبين للمحكمة كذلك أن إدارة المستشفى لم تتبع اصولاً محاسبية وأنها جاء الجانب المالي لهذه الشركة مرتبكاً ومخلطاً بحيث أصبحت الحركة بمعظمها تنفق إلى الأدلة الثبوتية وينطس معها الوضع المالي الدقيق للشركة وعلى نحو ما جاء في الملاحظات الواردة في البرز م/٦، م/٧ المصادرة عن المكتب العلمي للتحقيق والمحاسبة وشهادة مدير هذا المكتب المدرجة على الصفحات ٦٤ إلى ٨٤ من محاضر الدموى - والمعززة كذلك بما تأخذ به المحكمة من باقي الوثائق الشخصية التي قدمها الطرفان مما ترتب عليه قيام المنازعات بين الشركاء وتراجع أداء المستشفى بحيث انعكس كل ذلك عليه في عام ١٩٨٢ وما بعده ودبت خصومات شخصية بين الأطراف أدت إلى البغضاء والشجارات وما في حكم ذلك (يؤخذ كذلك من البيانات الشخصية وبشكل خاص شهادة المحامي ملهي المبيضين ص ٥٠ وما بعدها والدكتور هشام إرشيدات ص ٩٤ وما بعدها - فتجسدت كل هذه العوامل لتؤدي بإطباء القطاع الخاص إلى عدم التعامل مع المستشفى أو الإقلال من هذا التعامل (راجع أقوال الأطباء من الشهود) وأصبح بقاء الشركة بالمرأها الثلاثة لا يعني إلا تحقيق الخسائر الشخصية لعدم وضوح الأرباح التي تحقق وتوزع على الشركاء. ولما كانت المطالبة بإجراء المحاسبة قد أوقفت في أي طلب وكيل المدعي فإن المحكمة لا تبحث في هذه المسألة وبالتالي لا تحد من تلحق به الخسائر من الشركاء دون البعض أو أي حالة مالية ترتب مع الحسابية.

والمحكمة بعد هذه المناقشة للبيئة تصل إلى أن :-

١ - هناك أخلال جوهري مستمر لحق بالشركة المدعي عليها الأولى ولم يستطع الشركاء تلافيه والتغلب على آثاره السلبية بل أنه أدى النسي لتقديس هذه الدموى وقد جاء ذلك عن الإدارة غير السليمة للمستشفى ومخالفات شروط المقتضىات عملت الإدارة في يوم مشهور بالبغضاء والتناحر والتناحر من جانب الشركاء الذين انقسموا إلى فريقين يمثل المدعي وأوله ويمثل المدعي عليها الثاني والثالث ثانياً.

٢ - ترتب على ما آلت إليه حالة الشركة أن أصبحت تتعاطى أعمالها بخسارة تتبطل في تراجع أعمال المستشفى وتجد المحكمة تأسيساً على ذلك أن يؤدي ما آلت إليه حالة الشركة هو نسخها وفقاً للبادة ٢٩ من قانون الشركات. أما ما جاء بمرافعات وكلاء المدعي عليهم فمن حيث:

١. الطلب برد القضية شكلاً لوجود شرط التحكيم أو ما في حكم هذا الطلب فإن المحكمة تجد بالرجوع إلى الشرط الثامن عشر من عقد الشركة أنه ينص على ما يلي بنقطة الأولى: (إذا حصل خلاف ناشئ عن تطبيق أحكام هذا العقد و/أو متعلق به فلا يجوز الالتجاء إلى القضاء قبل إحالة الخلاف إلى محكم فرد).
أن هذه المحكمة تجد أن يؤدي هذا النص أن الخلاف الذي يحال إلى التحكيم إنما هو ذلك الجانب الذي يتعلق بالخلافات المتعلقة بالوقوع ذات الصلة بشروط العقد السابقة لهذا النص وهي في مجموعها خلافات لا تخرج عن الخلافات على أمور إدارية أو اقتسام أرباح أو ما في حكم ذلك.

أما طلب فسخ الشركة وتصفيته وتعيين مصفٍ من الأمور التي يتصل بحفظها ومعالجتها بالثقة المالية وبناء الاقتصاد الوطني ويبقى النظر بهذه الأمور من اختصاص القضاء ولا احتكام فيه. والمحكمة تصل إلى ذلك بما تأخذ من طبيعة نص المادة ٢٨ من قانون الشركات حيث جعلت هناك نوعاً من النسخ الذي يترتب حكماً بحال موافق حالة من الحالات المدرجة في هذا النص. فالفسخ يترتب عليه آثار ذات صلة في وضع شخصية اعتبارية يؤول الأخذ به بالنتيجة إلى حالة من انعدام هذه الشخصية وليس هذا مما يحكم فيه.

٢. أما القول بأن البيئة لم تؤد إلى اثبات الاختلالات المعقدة فتقول لا يؤخذ به على ضوء ما توصلت إليه المحكمة أعلاه بما استخلصته من كافة البيانات المقدمة في هذه الدعوى (تراجع البيانات الشفوية والمبررات الخطية ومنها تقارير مكتب المحاسبة المبررات من م/٤، م/٧. وقد عولجت هذه المسائل أعلاه فيما توصلت إليه المحكمة).

٣. فيما يتعلق بدفع الرسوم فإن رئيس المحكمة اتخذ قراراً بتعيين الرسوم كما جاء بشروطه على لائحة الدعوى بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٨ باعتبار الدعوى دعوى فسخ وتصفية شركة ومن هنا فإن قرار رئيس المحكمة جاء من هذا الاتجاه باعتبار أن الشق الآخر من المطالبة وهو إجراء المحاسبة إنما يأتي نتيجة للفسخ بالدعوى كدعوى فسخ فلا مجال للأخذ بما جاء بأقوال وكيل المدعي عليه الثاني من هذه الناحية.

٤. أما المطالبة باستمرار الشركة قائمة بين المدعي عليه الثاني الدكتور عبدالحليم أبو خلف والمدعي عليه الأول الدكتور احمد السعد فإن المحكمة لا تأخذ به لما يلي:

أ - مما عرفت عليه هذه المحكمة من البيانات أن الخلاف الحاد إنما نشأ بين المدعي الدكتور احمد السعد والمدعي عليه الدكتور عبدالحليم أبو خلف والذي كان يؤدي البيئة استحالة بقائهما معاً في مؤسسة واحدة.

ب - أن هذه المطالبة تعني إخراج الشريك المدعي عليه الثالث وهذا طلب متناقض مع ما توجه إليه المدعي عليه الثاني الدكتور عبدالحليم أبو خلف في البيئة الذي جهد في محاولة إثبات اتفاق هذين الشريكين للعمل معاً والذي توضح لهذه المحكمة أن هناك نوعاً من التوافق والتغارب بين الشريكين بمنزلة عن الشريك الثالث المدعي فيبقى هؤلاء الاثنان قريبين في أممية التفاهم والتعامل معاً هنا فإن الطلب في المراجعة بالإبقاء على الشركة قائمة بين اثنين هما الدكتور احمد السعد والدكتور عبدالحليم أبو خلف يعتبر سعيًا في نقض ما جاء من جهة الدكتور عبدالحليم أبو خلف وهذا السعي مردود وفقاً للقاعدة القانونية.

ج - أن المحكمة توصلت إلى أن الشركة قد آلت إلى حال لا يمكن معه إلا أن تعمل بخسارة. والمحكمة تشير بذلك إلى ما استخلصته من الآثار التي نجمت عن الخلافات والتي أشارت إليها فيما توصلت إليه سابقاً وما جاء أيضاً بالتقارير المتلاحقة للمقيمين على المستشفى الذين استبدلوا تباعاً وكان مددهم ثلاثة حتى وصلت الأمور أحياناً إلى عدم القدرة على دفع الأجور. وهذه الحالة وإن كانت لاحقة لتاريخ تقديم الدعوى إلا أن مؤداها أن الشركة كمؤسسة اقتصادية قد آلت إلى وضع معه لا تستطيع أن تتعاطى أعمالها بتحقيق أرباح.

ومن هنا فإن المصلحة العامة للشركاء أصبحت تستلزم التوقف عند هذا الحد من التعامل بفسخ الشركة ولكل ما توصلت إليه المحكمة أعلاه أقرر وفقاً للبادة ٢٩ من قانون الشركات فسخ الشركة المدعي عليها (شركة مستشفى عبد الغني وأبو خلف) ومبدأ الواحد وتصفيته وانتهاء مهمة القيم عند اكتساب الحكم الدرجة القطعية واعتبار الحال الاستاذ أسبق التعميري مصفياً لهذه الشركة بموافقه بعد اكتساب الحكم الدرجة القطعية والزام المدعي عليها الشريكين الدكتور عبدالحليم أبو خلف والدكتور احمد عبد الواحد برسوم ونفقات الدموى وبلغ مائة دينار أجور محاميه.

هكذا من الأصل

قرار امهال

الى المتهمين المذكورين بأدناه القانون من وجه العدالة

اسم المتهم	رقم القضية	التهمة
عبد العزيز زكي محمد منتصر	٨٥/٦٠ جنابة	السرقه
محمد شحاده حمدان متعب	٨٨/٢٢٦	«
خالد فياض منصور النجدادي	٨٨/٢٢٢	«
ثابت احمد العبادي	٨٨/٢٦٤	«

عملا بأحكام المادة ٢/٢٤٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية - اقرر انه لكم مدة عشرة ايام من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية لتسليم أنفسكم الى السلطات القضائية لحاكمية كل منكم من التهمة المبينة ارباب اسم كل واحد منكم ، واذا لم تسلموا أنفسكم خلال هذه المدة تعتبرون ماريين من وجه العدالة وتوضع أموالكم تحت ادارة الحكومة بما دبتهم ماريين من وجه العدالة وتضربون من التصرف بها وتتمعون من اقامة اي دعوى ويمضى كل تصرف او التزام تتمتعون به بعد ذلك باطلا .
وانني آمر كل فرد من افراد الامن العام بالقاء القبض عليكم وتسليمكم الى المراجع المختصة .

رئيس محكمة جنابات مبان

قرار امهال

صادر عن محكمة جنابات الزرقاء

الى المتهمين : ١ . فالح كايد العبدون من الأزرق وسكانها مار من وجهه العدالة .
٢ . خميس كايد العبدون من الأزرق راعي اغنام مار من وجه العدالة ومجهولي محل الإقامة حاليا .
عملا بالفترة الثانية من المادة ٢٤٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية اقرر امهالكم مدة عشرة ايام من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية لتسليم أنفسكم الى السلطات القضائية لحاكمية كل منكم من التهمة المسندة اليكم وهي جرم السرقة بالاشتراك خلافا لاحكام المادتين ٤٠٤ ، ٧٦ من قانون العقوبات واقرر تخويل كافة السلطات القضائية والضابطه للعليه القاء القبض عليكم وتسليمكم الى المراجع القضائية المختصة وتكليف كل شخص يعلم بحل وجودكم ان يخبر عنكم .

وفي حالة عدم تسليم أنفسكم خلال المدة المذكورة اقرر اعتباركم ماريين من وجه العدالة ووضع أموالكم تحت ادارة الحكومة بما دبتكم ماريين مع حرمانكم حق التصرف بها ومنكم من اقامة اية دعوى واعتبار كل تصرف تقومون به او تلزموا به او تتمعدان به بعد ذلك باطلا واقرر نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتعليقه على باب محكمة البداية وتبلغ المدعي العام المختص هذا القرار ليقوم بدوره بتبليغ مدير تسجيل الاراضي المختص بوضع اشارة الحجز على العقارات واطلاك المتهمين المذكورين .

قاضي محكمة جنابات الزرقاء

خلاصة حكم جزائي صادر من محكمة جنابات السلط

المشتكى : الحق العام .

الظنين : محمد علي السيد مرج/بصري الجنسية/موقوف

ثبت بالادلة الواردة مجاسة الظنين : لارتكابه جرم احداث مائه المسند اليه لذلك نقرر في ١٤/٧/١٩٨٧م الحكم وضعه بالانشغال الشاقة المؤقتة مدة سنة ونصف وتضمنه الرسوم محسوبة له بمدة توقيفه حكما غيايبيا قبل اعادة المحاكمة .

هكذا من الاجل

تبليغ احكام جزائية

صادرة عن محكمة صلح جزاء العقوبة بحق الماكورين بانداه /مجهولي محل الإقامة

شهادة الحكم

اسم المحكوم عليه

ابراهيم سالم المرانسي
 محمد صالح سلامة العطوي
 زهير احمد سليم الرواشدة
 مقله عيد سليمان فرج
 خلف ساري عوض
 صالح فلاح محمد البيطار
 محمد عبدالرحمن الرشيد العمري
 محمد عبدالحميد عبدالطيم
 محمد اسعد محمود
 احمد عبداللطيف عواد
 محمد علي عيد سليمان
 طلعت احمد محمد
 سالم احمد السالم القاسم
 علي ذيب اليوسف
 احمد جميل جنددي
 يوسف محمد عودم
 رشاد جميل السكاقي
 صبري اسماعيل طه
 مصطفى شفيق علي عثمان
 نواف يوسف موسى
 آدم سالم محمود
 ابراهيم محمد سليمان
 عمر زكريا صالح
 سالم مناحي سليمان
 سالم مناحي سليمان

غرامة عشرين دينار والرسوم
 غرامة عشرة دناتير والرسوم
 غرامة ثلاثين دينار والرسوم
 غرامة عشرين دينار والرسوم
 غرامة عشرين دينار والرسوم
 غرامة عشرة دناتير والرسوم
 غرامة عشرة دناتير والرسوم
 غرامة عشرين دينار والرسوم
 غرامة عشرة دناتير والرسوم
 غرامة عشرة دناتير والرسوم
 غرامة عشرة دناتير والرسوم
 غرامة عشرة دناتير والرسوم
 غرامة عشرة دناتير والرسوم
 غرامة عشرة دناتير والرسوم
 غرامة عشرة دناتير والرسوم
 غرامة عشرة دناتير والرسوم
 غرامة عشرة دناتير والرسوم
 غرامة عشرة دناتير والرسوم
 غرامة عشرة دناتير والرسوم
 غرامة عشرة دناتير والرسوم

منكسرات جلب

يقتضي حضور الاشخاص التالية اسمائهم في الوقت المعين لرؤية الدعاوى المقامة عليهم
 فان لم يحضروا تجري عليهم الاحكام المتصورة في قانون اصول المحاكمات الجزائية

الاسم والشهرة	الحكمة	التاريخ	الساعة	التهمة
جريدة الشرق الاوسط	بداية عمان	١٩٨٨/٩/٤	٩ صباحاً	جزائية
محمد علي حافظ	«	١٩٨٨/٩/٤	» ٩	«
مشام علي حافظ	«	١٩٨٨/٩/٤	« ٩	«

هكذا من الاجل